المشروع السنوي للأداء

لمهمة الشّؤون الدّينيّة لسنة 2025

أفريل 2024

الفـــــهـــــرس

المحور الأول: تقديم المهمة

1-استراتيجية المهمّة.

2-برامج المهمة.

3- الميزانية وإطار نفقات المهمة متوسّط المدى.

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة.

1-تقديم البرنامج.

2-أهداف ومؤشرات الأداء.

3-الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى.

الملاحق:

- **بطاقات المؤشرات**
- **بطاقة النوع الاجتماعي للمهمة - تعهدات**

المحور الأول: تقديم المهمة

1- استراتيجية المهمة:

تتمثل إستراتيجية المهمة في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بقطاع الشؤون الدينية الرامية إلى **تيسير إقامة الشعائر الدينية** ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن **الحفاظ على تماسكه الرّوحي وثوابته** ويحقّق الاندماج الاجتماعي والعدل والإنصاف والمساواة بين جميع أفراده ويساهم في التصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف ويحمي السلم الاجتماعي في إطار الالتزام باحترام الدّستور الذي يكفل حرية المعتقد وحرية الضمير (الفصل 27) وحرية القيام بالشعائر الدينية (الفصل 28) ما لم تخل بالنظام العام مع الالتزام بضمان حياد المساجد ودور العبادة عن كل توظيف حزبي .

كما تعمل المهمة على حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية تحقيقا للأداء لبلوغ الأهداف المرسومة.

وتندرج **استراتيجية المهمة** في إطار سياسة الدولة الرامية إلى:

- الالتزام على المستوى الدولي بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) وخصوصا الأهداف **4-2و4-7و5و16-1**)
- الالتزام على المستوى الوطني بـأحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 وخاصة:
  - الفصول 16 و19 و23 فيما يتعلق بالعدل والانصاف والمساواة بين جميع أفراد المجتمع.
  - الفصلين 27 و28 الذين يكفلان حرية المعتقد وحرية الضمير وحرية القيام بالشعائر الدينية.
  - الفصل 51 الذي ينص على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين في تحمّل مختلف المسؤوليات في جميع المجالات والسعي إلى تحقيق التناصف مع الرجل في المجالس المنتخبة واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها.
  - الفصول 52و53و54 فيما يدعو إلى الحد من الفوارق بين بعض الفئات الاجتماعية (الأطفال، المسنين دون سند، الأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ...).

وتتمثل نقاط قوّة المهمة في خصوصية المسألة الدينية وحساسيّتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص إذ تهمّ هذه المسالة جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم واختلاف مستوياتهم العلمية ومهنهم. وهي بذلك عنصرا موحّدا لجميع أفراد المجتمع يتعين العمل على الحفاظ عليه وتمتينه وتثبيته للحفاظ على التماسك الروحي بين أفراده وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

ويمسّ قطاع الشؤون الدينية جميع أفراد المجتمع إذ يتناول مواضيع لا تقتصر فقط على مسائل العبادات وممارسة الشعائر، بل يتعدّاها إلى مواضيع حياتية وقضايا اجتماعية كقواعد المعاملات في السوق والتحسيس بمخاطر الإدمان على المخدرات والتصدي للعنف المسلّط على المرأة لتوعية الناس وإرشادهم. وهو بذلك يتفاعل مع بقية القطاعات ويتأثر مباشرة وبصفة مستمرة بالواقع المعاش.

وتتولى المهمة مراقبة سير الحياة الدينية بالجهات ومتابعة عمل الإطارات المسجدية وأنشطة الوعاظ بالجوامع والمساجد بالولايات المكلفين بالتوعية والإرشاد. كما تنظّم دورات تكوينية لفائدتهم قصد ترشيد الخطاب الديني وترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرّف.

وتسجّل المهمة النقائص التالية التي يتحتّم العمل على تداركها:

- ✓ تدهور الوضعية الإنشائية لعدد كبير من المعالم الدينية في ظل غياب الصيانة الدورية لها.
- ✓ غياب خارطة رقمية تبرز توزيع المعالم الدينية في الولايات لاعتمادها عند الترخيص في البناء وتقييم الحاجة الفعلية لكل منطقة لبناء معلم ديني (حسب الكثافة السكانية والمسافة الفاصلة عن بقية المعالم الدينية).
- ✓ بطء في إنجاز أشغال الصيانة والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية على المستوى الجهوي نظرا لضعف متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية.
- ✓ نقائص متعلقة بالتوعية الدينية وتتمثل أساسا في ضعف المستوى العلمي والمعرفي لبعض الأئمة ومدرسي آفاق المكلفين بالتوعية الدينية.
- نقص في عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء (فضاءات للصلاة، ميضاة ودورات مياه خاصة بالنساء) استجابة لحاجياتهن عند ممارستهن لشعائرهن الدينية.

ومن خلال التشخيص الذي سبق تتشكّل **المحاور الاستراتيجية** التي ستعمل عليها المهمّة كالتّالي:

- ☒ إقامة الشعائر الدينية والعناية بالمعالم الدينية.
- ☒ التوعية الدينية والإرشاد الديني (الدروس والمحاضرات وسائر الأنشطة الأخرى التوعوية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية إلى جانب الخطاب الديني بالمعالم الدينية والفضاءات العمومية ومختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية).
- ☒ تربية الناشئة.
- ☒ حوكمة التصرف في الوسائل البشرية والمالية والمادية.

2- برامج المهمة:

استنادا إلى الإستراتيجية العامة لقطاع الشؤون الدينية فإن برامج المهمة تضم ما يلي:

- **برنامج التنمية الدينية:** وهو برنامج خصوصي يغطي كل الجوانب الخاصة بقطاع الشؤون الدينية. وتندرج استراتيجيته ضمن الاستراتيجية العامة للمهمة المبينة أعلاه.
- **برنامج القيادة والمساندة:** وهو برنامج يهدف إلى حوكمة التصرف في الموارد البشرية والمادية والمالية لضمان التوظيف الأمثل لهذه الموارد قصد تحقيق الأداء المنشود.

ويمثّل برنامج التنمية الدينية **العمود الفقري للسياسة العمومية للمهمة** حيث إنه من مهامها الاستراتيجية الرئيسية– كما سبق أن تمت الإشارة إليه أعلاه – هي تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني وذلك بضبط الخطط والبرامج الخاصة بالقطاع الرامية إلى تيسير إقامة الشعائر الدينية ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسّط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال الفترة 2023-2024 على النحو التالي:

جدول عدد 01:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2025

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م- ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	152.620	155.157	2.537	16,62
	اعتمادات الدفع	152.620	155.157	2.537	16,62
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	18.900	23.100	4.200	22,22
	اعتمادات الدفع	18.900	23.100	4.200	22,22
نفقات التدخّلات	اعتمادات التعهد	12.480	14.823	2.343	18,77
	اعتمادات الدفع	12.480	14.823	2.343	18,77
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	1.330	1.330	0	0
	اعتمادات الدفع	3.000	2.500	-500	-16,66
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	اعتمادات التعهد	185.330	194.410	9.080	4,89
	اعتمادات الدفع	187.000	195.580	8.580	4,58

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

جدول عدد 02:

تطوّر تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الدينية لسنة 2025

حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		ق م – ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	التطوّر	
				المبلغ (1)-(2)	النسبة %
البرنامج عدد 1 التنمية الدينية	اعتمادات التعهد	167.850	174..837	6.987	4,16
	اعتمادات الدفع	168.250	175.337	7.087	4,21
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	17.480	19.573	2.093	11,97
	اعتمادات الدفع	18.750	20.243	1.493	7,96
المجموع العام	اعتمادات التعهد	**185.330**	194.410	9.080	4,89
	اعتمادات الدفع	**187.000**	195.580	8.580	4,58

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية.

تطورت ميزانية مهمة الشؤون الدينية خلال سنتي 2024-2025 بنسبة 4,58% . ويفسّر هذا الارتفاع أساسا بـــ:

- تطور نفقات التأجير بنسبة 16,62 %. ويرجع ذلك أساسا إلى الترفيع في الأجور وفي الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع.
- تطور نفقات التدخلات بنسبة 18,77 %. ويرجع ذلك أساسا إلى الترفيع في المنحة المسندة للعجز وأرامل الإطارات المسجدية.

ب-إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027):

جدول عدد3:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م – ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	149.084	152.620	155.157	157.000	163.000
نفقات التسيير	17.633	18.900	23.100	23.000	24.500
نفقات التدخلات	12.064	12.480	14.823	14.500	16.000
نفقات الاستثمار	1.066	3.000	2.500	3.500	3.500
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**177.847**	**187.000**	**195.580**	**198.000**	**207.000**
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**177.847**	**187.000**	**195.580**	**198.000**	**207.000**

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م –ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
البرنامج عدد **01**: التنمية الدينية	161.236	168.250	175.337	178.200	186.300
البرنامج **9**: القيادة والمساندة	16.611	18.750	20.243	19.800	20.700
المجموع	**177.847**	**187.000**	**195.580**	**198.000**	**207.000**

من المتوقع أن تسجل ميزانية المهمة دفعا سنة 2025 تطوّرا طفيفا يبلغ نسبة % 2,33 مقارنة بسنة 2024 يتوزع على البرامج وفقا لما يلي:

- برنامج التنمية الدينية: نسبة تطوّر بـ 4,18 %.
- برنامج القيادة والمساندة: نسبة انخفاض بـ 8,22 %.

ويفسّر ذلك أساسا بتطوّر نفقات التأجير بنسبة % 16,62 وتطور نفقات التدخلات بنسبة % 18,77 نتيجة الترفيع في الأجور وفي الأجر الأدنى المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع وكذلك الترفيع في المنحة المسندة للعجز والأرامل مثلما تمت الإشارة إليه أعلاه.

هذا ومن المؤمل أن تتطوّر ميزانية المهمة خلال الفترة 2025-2027 من 195.580 دينار سنة 2025 إلى 207.000 دينار سنة 2027 أي بنسبة تقدّر بـ 5,83 %.

ويجدر التذكير أنه قد وقع ضبط هذه التقديرات في علاقة بالأهداف الاستراتيجية للمهمة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة خاصة فيما يتعلق بنسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني والنسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث اضافة إلى نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء ونسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد و الفضاءات العمومية و المحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

المحور الثاني: تقديم برامج الوزارة

البرنامج عدد1:"التنمية الدينية "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد سامي القاسمي "

المدير العام للمعالم الدينية منذ جانفي 2017

1- تقديم البرنامج:

1.1 - الاستراتيجية:

تتمثل إستراتيجية برنامج التنمية الدينية في العمل على تطبيق سياسة الدولة في المجال الديني الرامية إلى **تيسير إقامة الشعائر الدينية** ونشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع بما يضمن **الحفاظ على تماسكه الرّوحي وثوابته** ويحقّق الاندماج الاجتماعي والعدل والإنصاف والمساواة بين جميع أفراده ويساهم في التصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف ويحمي السلم الاجتماعي في إطار الالتزام باحترام الدّستور الذي يكفل حرية المعتقد وحرية الضمير وحرية القيام بالشعائر الدينية مع الالتزام بضمان حياد المساجد ودور العبادة عن كل توظيف حزبي .

وتندرج **استراتيجية البرنامج** في إطار:

- أهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) وخصوصا الأهداف **4-2و4-7و5و16-1**.
- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة إذ تحرص المهمة على تفعيل هذه الالتزامات على المستوى الوطني من خلال وضع إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي متكامل.
- أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 وخاصة الفصل 51 منه الذي ينص على التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وتطويرها وضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين واتخاذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدها. وكذلك الفصول 52و53و54 من الدستور للحد من الفوارق بين بعض الفئات الاجتماعية.
- أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017 بتاريخ 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة.

ويبرز ذلك من خلال اعتماد وتنفيذ الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي الصادرة سنة 2018 التي تمثل انخراطا وترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية وتكرسيها على أرض الواقع تحقيقا للمساواة بين المرأة والرجل وتوجيها للسياسات العمومية في هذا الاتجاه. وهي بذلك تعتبر مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم في إطار الميزانية.

وتتمثل نقاط قوّة البرنامج في خصوصية المسألة الدينية وحساسيّتها وارتباطها بالعقيدة والأمن الروحي للأشخاص إذ تهمّ هذه المسالة جميع فئات المجتمع كبارا وصغارا باختلاف أجناسهم واختلاف مستوياتهم العلمية ومهنهم. وهي بذلك عنصرا موحّدا لجميع أفراد المجتمع يتعين العمل على الحفاظ عليه وتمتينه وتثبيته للحفاظ على التماسك الروحي بين أفراده وحماية السلم الاجتماعي صلبه.

وتسجّل المهمة عدّة نقائص يتعيّن العمل على تداركها تتعلّق أساسا بتدهور الوضعية الإنشائية لعدد كبير من المعالم الدينية وغياب النصوص القانونية المنظّمة لقطاع الكتاتيب والحج والعمرة وبناء وصيانة المعالم الدينية وحاجة البعض الآخر من النصوص للمراجعة وكذلك غياب خارطة رقمية وبطء في إنجاز أشغال الصيانة والتهيئات الكبرى للمعالم الدينية على المستوى الجهوي ونقائص متعلقة بالتوعية الدينية...

وبصرف النظر عن نقاط القوة ونقاط الضعف التي يشكو منها القطاع والتحديات التي يواجهها فإن **المحاور الاستراتيجية لبرنامج التنمية الدينية** تتلخّص فيما يلي:

- ☒ إقامة الشعائر الدينية.
- ☒ التوعية الدينية والإرشاد الديني (الدروس والمحاضرات وسائر الأنشطة الأخرى التوعوية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية إلى جانب الخطاب الديني بالمعالم الدينية والفضاءات العمومية ومختلف وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية).
- ☒ تربية الناشئة.

وبناء على ما تقدّم فإن **الأولويات الأساسية للبرنامج** تتمثّل فيما يلي:

- توفير إقامة الشعائر الدينية في أحسن الظروف لجميع أفراد المجتمع.
- تكوين الإطارات المسجدية المكلفين بالتوعية الدينية والإرشاد قصد تمكينهم من الرفع من مستواهم العلمي لتقديم خطاب ديني مستنير مساير لمتغيرات الواقع.

- تكثيف التوعية الدينية بالجوامع والمساجد ووسائل الإعلام.
- مزيد العناية بالقرآن الكريم بالتشجيع على حفظه وتلاوته وتجويده.
- مزيد العناية بالكتاتيب لتربية الناشئة ذكورا وإناثا تربية سليمة، عصرية ومتوازنة.
- الاستجابة لحاجيات النساء عند ممارستهن لشعائرهن الدينية بالجوامع والمساجد على أساس يضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين للحد من الفوارق بينهما.
- دعم البحث العلمي والدراسات في مجالات العلوم الإسلامية ونشرها،
- تطوير الإعلام الديني لهدف ترشيد الخطاب الديني،
- العناية بالمعالم الدينية فيما يتعلق بالصيانة والتأثيث والتجهيز وإحكام التصرف فيها،

2.1 – الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل الإدارية التالية في تنفيذ السياسة العمومية للبرنامج وهي الإدارة العامة للإطارات المسجدية والإدارة العامة للمعالم الدينية والإدارة العامة للدراسات والتكوين الديني والبحوث والنشر والتفقدية العامة للشؤون الدينية. وتشرف هذه الهياكل على الإطارات المسجدية والمعالم الدينية وتسهر على ضمان حسن سير الحياة الدينية في الجهات.

وتتبع البرنامج مؤسّسان عموميتان ذات طابع إداري هما المعهد العالي للعلوم الإسلامية بالقيروان والمعهد الأعلى للشريعة بتونس مكلّفان بتكوين الإطارات الدينية ونشر الإنتاج الفكري في مجال العلوم الدينية.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2-تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تم ضبط الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج على النحو التالي:

- **الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.**

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا لارتباطه الوثيق بالمحور الاستراتيجي "إقامة الشعائر الدينية" المنصوص عليه أعلاه. وتعمل المهمّة على توفير الظروف المثلى للمصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء تيسيرا لممارسة شعائرهم الدينية لهم وذلك بـــ:

- العناية بالمعالم الدينية (جوامع ومساجد) من خلال إنجاز أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث بها حفاظا على الموروث الديني وتوفيرا لأفضل الظروف لمرتاديها قصد أداء الشعائر الدينية.
- تكوين وتخصيص الإطارات الدينية للعمل بالمعالم الدينية والسعي إلى سد الشغورات بها تيسيرا لإداء الشعائر.
- تحييد دور العبادة وذلك بالعمل على تحييد الأنشطة التي تقوم بها الإطارات المسجدية بالجوامع والمساجد (الخطب الجمعية والدروس مثلا ...) عن كل توظيف حزبي بتكثيف عمليات التفقد والمراقبة التي يقوم بها المتفقدون والوعاظ للمعالم الدينية حماية لها من الاستيلاء لهدف المحافظة على السلم الاجتماعي والأمن وحماية البلاد من أخطار الغلو والتطرّف والتصدّي للفكر الديني التكفيري المرتبط بالإرهاب.
- الترخيص في بناء الجوامع والمساجد والمصادقة على ترسيمها كمعالم دينية تنفق عليها الدولة (تحت إشراف المهمّة) استجابة لطلبات المواطنين بالولايات لهدف توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطوّر عدد السكان بكل ولاية.
- الحرص على توفير الفضاءات المخصصة للنساء بالجوامع والمساجد استجابة للحاجيات الخصوصية للمرأة عند ممارستها لشعائرها بالمعالم الدينية للحد من الفوارق بين النساء والرجال.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**

- **تعريف المؤشّر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني وذلك بالرجوع لآخر نشرة شهرية للإحصائيات المنجزة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

- **دواعي اختيار المؤشر:** دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات وربطها بعدد السكان في كل ولاية وداخل نفس الولاية مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية لكل ولاية وطابعها الحضري أو الريفي لهدف الحد من عدم التوازن بين الجهات واقتراح الحلول والإجراءات الممكن اتخاذها لتدارك الوضعية من بينها إعطائها الأولوية في إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد وتسوية الوضعيات والإشكاليات العقارية المتعلقة بها إن وجدت. ويقع احتسابه على المستوى الوطني قصد متابعة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية في علاقة بالكثافة السكانية في كل ولاية.

حيث إنه من خلال دراسة التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بالولايات تمت ملاحظة اختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان بكل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** يهدف المؤشر إلى توفير دور العبادة بالعدد الكافي بشكل يتناسب مع تطور عدد السكان بكل ولاية وذلك قصد ضمان تيسير ممارسة الشعائر الدينية لكل المصلين من جنس الإناث والذكور على حد سواء.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-1: **نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.**	**ألف ساكن %°**	**0,548**	**0,565**	**0,574**	**0,578**	**0,580**

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث وقع تحيين العدد الجملي للسكان (أنظر أسفله).

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني سنة 2023 ما قدره 0,548(جامع أو مسجد بالنسبة لكل ألفي ساكن).

وتجدر الإشارة أنه قد وقع تحيين هذه النسبة فيما يتعلق بسنة 2023 والسنوات التي تليها مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وذلك لهدف إعطاء أكثر دلالة لهذا المؤشر ومزيد ربط تطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى بتطور عدد السكان. حيث وقع اعتماد النشرة الشهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء لشهر جانفي 2024 لتقدير عدد السكان الذي بلغ 11.826.900 ألف ساكن في غرة جويلية 2023 عوضا عن اعتماد التعداد العام للسكان (10.982.600نسمة) الذي وقع اعتماده في تقارير سنوية للأداء سابقة (ما قبل سنة 2023) والذي يرجع إلى سنة 2014 وقد مرّت عليه قرابة أكثر من ثمانية سنوات.

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ سنة 2024 ما قدره 0,565و0,574 سنة 2025 و 0,580 سنة 2027 و ذلك بالاعتماد على معدل حسابي لتطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى يبلغ 107 معلم ديني.

وفي هذا الإطار، ستعمل المهمة على توفير جامع لكل 2000 ساكن ومتابعة تراخيص بناء الجوامع والمساجد في كل ولاية وعلى المستوى الوطني قصد تيسير ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للرجال والنساء.

✓ **المؤشر 2.1.1: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية التي هي في حاجة ماسّة للتدخّل لضمان سلامة مرتاديها (والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط و التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا).

- **دواعي اختيار المؤشر:** متابعة الحالة الإنشائية العامة لبناءات المعالم الدينية والتدخّل سنويا في المعالم الدينية ذات الأولوية اعتبارا لمحدودية الاعتمادات المرصودة بالميزانية المخصصة للغرض وذلك بالرجوع إلى الحالة الإنشائية العامة للمباني (مقرات في حاجة ماسة للتهيئة والصيانة أو للتأثيث، مقرات تهدّد بالسقوط وتشكل خطرا على سلامة المصلين) باعتماد بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمعالم الدينية.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** هو مؤشر يهدف إلى العناية بالجوامع والمساجد من حيث الصيانة والتهيئة والتأثيث للمحافظة على الموروث الديني من ناحية ولغرض توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه من ناحية أخرى وهو في علاقة عضوية بالهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	31,14	83,75	84	84,25	84,50

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

بلغت النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث سنة 2023 31,14 بالمائة. و تعتبر هذه نسبة ضعيفة مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (83,50 بالمائة) ويرجع ذلك أساسا إلى طول إجراءات التدخل التي تستغرق بعض الوقت حيث يتعلق الأمر باعتمادات محالة للمجالس الجهوية يتعين متابعتها والتنسيق في شأنها للتسريع في انطلاق الأشغال .

ومن المؤمل أن يتم تدارك الأمر بتظافر الجهود والحرص على اختصار الآجال لتتطور هذه النسبة من 83,75 بالمائة سنة 2024 إلى 84 بالمائة سنة 2025 وتصل إلى 84,50 بالمائة سنة 2027.

و علاوة على ما تم ذكره أعلاه فإن المهمّة ستحرص في هذا الإطار على أن تشمل أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث عددا أكبر من المعالم الدينية بالاعتماد على قائمة سنوية للمعالم الدينية ذات الأولوية في التدخل بالرجوع لحالتها الإنشائية العامة التي تتطلّب تدخّلا سريعا وعاجلا (بناء على بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمقرات.) وذلك قصد توفير الظروف المثلى للمصلين ذكورا وإناثا للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه.

المؤشر 3.1.1: نسبة سدّ الشغورات بالمعالم الدينية:

-**تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية وراجعة لسنوات ماضية لم يقع سدّها.

- **دواعي اختيار المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى توفير الإطار البشري بالعدد الكافي بالمعالم الدينية (إمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون بالنسبة للمساجد مع إضافة إمام خطيب بالنسبة للجوامع) لتمكين مرتادي الجوامع والمساجد من أداء شعائرهم الدينية في أحسن الظروف حيث لا يمكن لهذه المعالم الدينية أن تشتغل على الوجه المطلوب دون توفّر الإطار البشري اللازم المكلف بتسييرها من ناحية ولهدف حماية بيوت الله من الاستيلاء على المنبر والانتهاكات التي قد تحصل من قبل المتشدّدين الذين يسعون إلى بث الفكر الديني المتطرّف والفتنة بين الناس من ناحية أخرى حفاظا على السلم الاجتماعي.

وللأسباب الآنفة الذكر يتعين على المهمة العمل على تسديد أكثر ما يمكن من الشغورات في الخطط المسجدية ومتابعتها بصفة دورية.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** إنّ تيسير إقامة الشعائر الدينية للمواطنين لا يقتصر فقط على توفير الظروف المادية المثلى للغرض (معلم ديني مهيّأ ونظيف ومؤثّث) بل يتعدّاها إلى ضرورة توفير الإطار البشري اللازم لإقامة هذه الشعائر من إمام لصلاة الجمعة وإمام للصلوات الخمس ومؤذن وقائم بالشؤون توكل له مهمة تنظيف المعالم الدينية والفضاءات الراجعة له بالنظر، لذلك وجبت متابعة الشغورات المسجّلة بكل المعالم الدينية والعمل على سدّها تدريجيا وفقا للإمكانيات المتاحة بالميزانية مع اللجوء إلى الجمع بين خطتين أو ثلاث خطط كحد أقصى لبلوغ الهدف المنشود.

✓ **تقديرات المؤشر 3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-3: **نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية**	%	25,28	8,20	8,40	8,45	8,50

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

توصّلت المهمة إلى تحقيق نسبة سد شغورات بالمعالم الدينية سنة 2023 مرتفعة بلغت 25,28 % مقابل نسبة 8 % مقدّرة في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة حيث قامت المهمة خلال السنة المعنية بسد 1206 شغورا في الخطط المسجدية من مجموع 4770 شغورا في موفى ديسمبر 2023 موزعة على 24 ولاية (4215 متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية راجعة لسنوات ماضية و 555 شغورا مسجلا على إثر إحداثات جديدة.)

وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بما وقع ضبطه بالمشروع السنوي للأداء إذ عملت المهمة على حوكمة التعيينات في الخطط المسجدية بالمعالم الدينية من خلال اللجوء قدر الإمكان إلى النقل والجمع بين الخطط (ضم الخطط).

وأمام عدم إمكانية اللجوء دائما إلى ضم الخطط كحل لسد الشغورات بالمعالم الدينية، فإن المهمة اعتمدت نسبة تطوّر حذرة للفترة القادمة 2025-2027 لارتباطها الوثيق بالإنتدابات.

وستسعى إلى مزيد العمل على توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال:

يعتبر هذا الهداف هدفا إستراتيجيا مركزيا لارتباطه الوثيق بالمحورين الاستراتيجيين " التوعية الدينية والإرشاد الديني " و "التربية بالكتاتيب " وذلك بضبط الخطط والبرامج الرامية إلى:

- صيانة القيم الروحية لأفراد المجتمع عند إقامة الشعائر الدينية،
- حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف بتكثيف التوعية والإرشاد الديني لتحسيس المواطنين وتذكيرهم بمبادئ الدين الإسلامي السمحة وأحكامه المبنية على التسامح والداعية إلى الوسطية والاعتدال والتيسير،
- دعم روابط الألفة والتضامن والتآزر بين أفراد المجتمع لغاية حفظ مقوّمات الهوية العربية الإسلامية والحفاظ على الشخصية التاريخية التونسية وتقوية التعلق بها،
- الحد من الفوارق بين الرجال والنساء والعمل على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بينهما تكريسا لمبادئ الدين الإسلامي الحنيف المبنية على الوسطية والاعتدال والتسامح وعدم التفرقة والتمييز،
- تربية الناشئة بالكتاتيب تربية سليمة، عصرية ومتوازنة تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع التونسي،

وحيث إنّ الدين الإسلامي الحنيف، الذي يمثل ديانة السواد الأعظم من الشعب التونسي، ينبني على مبادئ **الوسطية والتسامح والاعتدال** المشار إليها أعلاه وهو ما يمكّن من حماية المجتمع من أخطار الانغلاق والغلو والتطرف والتشدّد ويدعم السلم الاجتماعي ويقوّي روابط الألفة والتضامن والتآزر بين المواطنين ويحفظ مقوّمات الهوية ويحث الجميع على المثابرة في العمل وبذل الجهد والمساهمة الفعالة في البناء، فإنه يتعين العمل على ترسيخ هذه المبادئ وذلك بـــ:

- تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات الدينية (الوعاظ والإطارات المسجدية) وبالخصوص الأئمة الخطباء وأئمة الصلوات الخمس لتطوير أدائهم والرفع من مستواهم نظرا لدورهم الفعّال في توعية الناس ونشر الفكر الديني المستنير.

- تكثيف الإرشاد الديني والدروس التوعوية والتظاهرات والمحاضرات الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى والملتقيات والندوات والأيام الدراسية والإملاءات القرآنية والمسامرات الدينية ...لتحسيس المواطنين ونشر الوعي والفكر الديني المستنير.
- تكثيف المنشورات التوعوية والتحسيسية لتذكير المواطنين بأحكام الشريعة ومبادئها السمحة المتمثلة في الوسطية والاعتدال والتسامح.
- العمل على إحكام تنظيم سير الشعائر الدينية بتيسير ظروف إقامتها وتوفير الظروف المثلى لأدائها ومراقبة المشرفين عليها وسد الشغورات بالجوامع والمساجد لحماية بيوت الله من الاستيلاء وقطع الطريق أمام الفكر الديني المتشدّد.
- مراجعة برامج التعليم بالكتاتيب مسايرة لمتغيرات الواقع.

ولهذا الغرض فإنه قد تم اعتماد المؤشرات الآتي ذكرهما:

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.2.1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).

- **دواعي اختيار المؤشر:** يهدف المؤشر إلى متابعة التوعية والإرشاد الديني بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى من ناحية ومتابعة التوعية والإرشاد الديني للحجيج التونسيين بالبقاع المقدسة من ناحية أخرى وذلك بهدف ترسيخ مبادئ الوسطية والاعتدال والتسامح للدين الإسلامي الحنيف لدى جميع المواطنين وتوعيتهم وتحسيسهم ونشر الفكر الديني المستنير لمقاومة التطرّف والتشدّد والإرهاب.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" والتي لا يتأتى إلاّ عن طريق الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني لذلك وجب تكثيف هذه الأنشطة ومتابعة نسق تطوّرها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-2-1: **نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.**	%	**16,31**	**11,50**	**11,70**	**11,75**	**11,80**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة إلى موفى سنة 2023 من قبل الوعاظ والأئمة الخطباء ومدرسي آفاق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. فقد بلغ العدد الجملي للدروس 381.182 درسا سنة 2023 مقابل 327.731 درسا سنة 2022.

ويفسر هذا الارتفاع الملحوظ بسعي المهمة إلى تكثيف أنشطة التوعية الدينية والإرشاد الديني قصد نشر الفكر الديني المستنير صلب المجتمع المبني على قيم الاعتدال والتسامح.

ومن المنتظر أن يتواصل عدد الدروس في الارتفاع ليبلغ سنة 2024 قرابة 854.468 درسا و523.710 درسا سنة 2025.

ولهدف إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في سياستها ستعمل المهمة في إطار الهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" على إدراج العديد من الدروس التي تتناول العديد من المواضيع ذات العلاقة نذكر على سبيل المثال " العنف المسلط على النساء" و " دور المرأة في تماسك الأسرة والمجتمع" و" أهمية الخطاب الديني في تحصين الأسرة من الإدمان"....

✓ **المؤشر 2.2.1: نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني**

-تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب.

-دواعي اختيار المؤشر: يهدف المؤشر إلى دراسة الحاجيات الحقيقية للناشئة (ذكورا وإناثا) دون السادسة من العمر من التربية بالكتاتيب قصد ايلاءهم العناية اللازمة وتمكينهم في كل الجهات من تلقي تربية سليمة وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف من خلال تحفيظ القرآن وتفسيره لتحفيز الذاكرة لديهم وتعريفهم بقواعد اللغة العربية والمبادئ الأساسية للدين الإسلامي وقواعد العبادات وتنمية قدراتهم اليدوية ومؤهّلاتهم في التواصل مع العالم الخارجي...

-مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف: للمؤشر علاقة مباشرة بالهدف المتمثل في المحافظة على التماسك صلب المجتمع لدى النساء والرجال وذلك بتربية الناشئة (جيل المستقبل) تربية سليمة ومتوازنة وغرس القيم النبيلة لديهم واكسابهم مكارم الأخلاق منذ الصغر وفق التعاليم الدين الإسلامي الحنيف.

✓ **تقديرات المؤشر2.2.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-2-2: نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني	%	-0,47	2,25	2,30	2,35	2,40

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث تم تسجيل نسبة تطوّر سلبية سنة 2022.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّلت نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني سنة 2023 انخفاضا طفيفا (نسبة سلبية) مقارنة بما تم إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 3,54 بالمائة. فقد بلغ العدد الجملي للكتاتيب بمختلف الولايات في موفي سنة 2023 قرابة 1880 كتابا مقابل 1889 كتّابا سنة 2022. ويفسّر هذا الانخفاض بتسجيل شغورات في خطة مؤدب سنة 2023 لم يقع تسديدها وهي ناتجة عن إعفاءات أو حالات وفاة أو نقل.

أما بالنسبة لسنة 2024 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا ايجابيا حيث أن المهمة ستعمل في حدود الإمكانيات المتاحة على تعويض الشغورات و ضم الخطط.

2.2– تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	– المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني:	0,574 °%	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.	24.858	إسناد تراخيص البناء أو ترسيم الجوامع والمساجد بالمناطق التي لا يتماشى عدد المعالم الدينية بها مع كثافتها السكانية.
	– المؤشّر 1-1-2: النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث:	%84			التحيين المستمر لقائمة المعالم الدينية ذات الأولوية التي تستوجب حالتها تدخلا سريعا وعاجلا لوقف تدهور حالتها الإنشائية العامة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.	- المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية:	%8,40	النشاط1: الإشراف على المعالم الدينية.	24.858	المتابعة دورية للشغورات بالمعالم الدينية مع حث الإطارات المسجدية للجمع بين الخطط (ثلاث خطط على أقصى تقدير).
الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا:	%11,70	النشاط2: التكوين ونشر الإنتاج الفكري.	1.328	- تكثيف الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا - التشجيع على النشر وترويجه.
			النشاط3: تنظيم الشعائر الدينية.	22.259	
			النشاط4: التوعية الدينية والإرشاد الديني	116.102	

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.	المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني:	2,30 %	النشاط5: تحفيظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره	10.790	إعطاء الأولوية في الترخيص في بناء أو فتح الكتاتيب للجهات التي تكون فيها نسبة التغطية ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات قصد إتاحة الفرصة لهم لتلقي تربية سليمة وفق تعاليم الدين الإسلامي الحنيف.
			المجموع	175.337	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027)

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق م – ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				(2)-(1)	النسبة %
نفقات التأجير	144.086	149.120	151.817	2.697	1,80
نفقات التسيير	15.434	17.000	21.100	100	0,50
نفقات التدخلات	1.292	980	1.100	120	12,24
نفقات الاستثمار	370	1.150	1.320	170	14,78
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	161,236	168,250	175.337	7.087	4,21

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م – ق م تعديلي (1) 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	144.086	149.120	151.817	153.450	159.600
نفقات التسيير	15.434	17.000	21.100	20.500	22.280
نفقات التدخلات	1.292	980	1.100	1.650	1.800
نفقات الاستثمار	370	1.150	1.320	2.600	2.620
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	161,236	168,250	175.337	178.20	186.300
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	161,236	168,250	175.337	178.200	186.300

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2025-2027) لبرنامج التنمية الدينية كما يلي:

-أ- نفقات التأجير: وقع الترفيع فيها تدريجيا من 149.120 أ. د سنة 2024 إلى 159.600أد سنة 2027 وذلك لخلاص أجور الإطارات المسجدية بالمعالم الدينية و مساهمات المشغل بعنوان التغطية الاجتماعية للمتفرغين منهم المتمتعين بالأجر الأدنى الصناعي المضمون نظام 48 ساعة عمل في الأسبوع.

ب–. نفقات التسيير:

من المؤمل أن تشهد نفقات التسيير تدريجيا ارتفاعا مع المحافظة على نسق نمو معتدل خلال الفترة 2025 –2027 لتبلغ 21.100 أ. د سنة 2025 و 22.280 أ.د سنة 2027 هو ما سيمكّن من ضمان السير العادي للهياكل الإدارية الراجعة بالنظر للبرنامج.

وستعمل المهمة على ترشيد استهلاك الطاقة بالمعالم الدينية ذات الاستهلاك المرتفع والحد من المتخلدات بالذمة المتراكمة بعنوان السنوات المنقضية من خلال وضع خطة للتحكم في الطاقة واستعمال الطاقات المتجددة والبديلة بالجوامع والمساجد.

ج–نفقات التدخل:

وقع الترفيع في النفقات الخاصة بالتدخلات لسنة 2024 والسنوات المقبلة للاعتبارات التالية:

-مجابهة الارتفاع الكبير في مصاريف تنظيم الحج إلى البقاع المقدسة (مصاريف الإقامة ومصاريف النقل والمصاريف الأخرى ذات العلاقة) بغية المحافظة على مستوى مقبول للخدمات المقدمة للحجيج التونسيين.

- تمويل مسابقة تونس العالمية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتجويده التي تنظمها المهمة سنويا.

د– نفقات الاستثمار:

بلغت الاعتمادات المرصودة 1.150 أ.د دفعا سنة 2024 للقيام بأشغال التهيئات الكبرى للمعالم الدينية. وهي دون الحاجيات الحقيقية للمهمّة. وقد وقع تقدير مبلغ 1. 320 أ.د في الغرض بمشروع ميزانية سنة 2025. ومن المؤمل أن يقع الترفيع تدريجيا في الاعتمادات خلال 2025 و2027 لتبلغ 2.620أ. د سنة 2027 قصد مجابهة الحاجيات.

وتجدر الإشارة في هذا المجال أن الحكومة التونسية في إطار التعاون الدولي أبرمت اتفاقيات مع الصّندوق السّعودي للتنمية لتمويل المشاريع التالية:

- مشروع ترميم جامع عقبة بن نافع بالقيروان ومحيطه الخارجي والفسقيات (اتفاقية مبرمة في 2017/07/27) بتكلفة جملية قدرها 15 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 42 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية. وقد تم الانطلاق في إنجاز الدراسات الفنية (مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة A.P.S).

ومن المؤمل أن تقع المصادقة على الدراسات الفنية وإحالتها للصندوق السعودي للتنمية للمصادقة عليها ليقع بعد ذلك نشر طلب العروض والقيام بالإجراءات الخاصة بفتح وتقييم العروض لاختيار المقاولات والانطلاق قي إنجاز الأشغال.

- مشروع ترميم جامع الزيتونة المعمور والمنطقة المحيطة به(اتفاقية مبرمة في2018/04/04) بتكلفة جملية قدرها 5 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 14 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كذلك كل من المعهد الوطني للتراث (وزارة الشؤون الثقافية) ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

وقد تم الانطلاق في إنجاز الدراسات الفنية (مرحلة الدراسات التمهيدية الموجزة A.P.S).

ومن المؤمل أن تقع المصادقة على الدراسات الفنية وإحالتها للصندوق السعودي للتنمية للمصادقة عليها ليقع بعد ذلك نشر طلب العروض والقيام بالإجراءات الخاصة بفتح وتقييم العروض لاختيار المقاولات والانطلاق قي إنجاز الأشغال.

- مشروع صيانة جامع الملك عبد العزيز بالمنار1 بتونس العاصمة (اتفاقية مبرمة في 2018/12/13) بتكلفة جملية قدرها 2 مليون ريال سعودي أي ما يعادل 1,500 مليون دينار. ويتدخّل في هذا المشروع كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الشؤون الدينية.

وقد تم إنجاز الدراسات الفنية ونشر وفرز وتقييم العروض وإرسال الملف كاملا إلى الصندوق السعودي للتنمية للمصادقة على العرض الوحيد المقدّم أو إعادة نشر طلب العروض.

البرنامج عدد9:"القيادة والمساندة "

اسم رئيس البرنامج ومدة توليه المهمة " السيد محمد ياسين بن فرج "

مدير عام المصالح المشتركة (من 01 أكتوبر 2023 إلى الآن)

1) تقديم البرنامج:

1.1 – الاستراتيجية:

تتمثل إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة أساسا في تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وكامل مصالح المهمة مركزيا وجهويا وحوكمة التصرف في الموارد البشرية والمالية والمادية للمهمة.

وتتنزّل استراتيجية البرنامج في إطار التعهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية على غرار الاتفاقية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة (إلى أفق 2030) ويتعلق الأمر خصوصا بالهدفين8و10.كما يتنزل في إطار التعهدات الوطنية.

وتبرز من خلال تشخيص واقع برنامج القيادة والمساندة الفرص والتحديات التي تفرضها البيئة الخارجية وكذلك نقاط القوّة ونقاط الضعف التي توجد بالبيئة الداخلية.

وتتمثل **نقاط القوّة** أساسا في :

- الحرص على احترام وتطبيق القوانين والإجراءات الجاري بها العمل،
- التحكم في تطوّر كتلة الأجور بحسن توظيف الأعوان وإعادة توظيفهم بما يستجيب لحاجيات مختلف المصالح،
- الضغط على النفقات العمومية وإبقائها في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية لبلوغ الأهداف المرجوة،
- الحرص على حسن التصرف في أسطول السيارات والعمل على ترشيد استهلاك الطاقة والماء بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية والمعالم الدينية الراجعة بالنظر للمهمّة،
- التحسيس واتخاذ الإجراءات الكفيلة للحد من الاستهلاك المفرط للطاقة والماء.

أمّا **نقاط الضعف فهي** أساسا ما يلي:

- غياب المنظومات المعلوماتية التي تساهم في تيسير العمل بالإدارة وتوفير المعلومات الضرورية الحينيّة والدقيقة.
- ارتفاع كتلة الأجور مقارنة بالاعتمادات المرصودة بالميزانية.
- ضعف في نسبة تعزيز وتطوير مهارات الأعوان من جنس الإناث بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص خاصة في المجالات ذات الأولوية.
- ضعف نسبة استهلاك الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية.

وتضمّ إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على المستوى الوطني **المحورين الأساسيين** الآتي ذكرهما:

1- ضمان حوكمة المهمة وبرامجها: وذلك بإرساء الحوكمة الرشيدة بالعمل على:

- تعزيز آليات القيادة وتطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد في إطار الالتزام باحترام القوانين والتراتيب والإجراءات الجاري بها العمل والحرص على التنسيق بين البرامج بما يضمن الانسجام والتكامل على مستوى المهمة من ناحية ومتابعة وتقييم أداء مختلف البرامج من ناحية اخرى.
- تعزيز القدرات المهنية للأعوان والإطارات مركزيا وجهويا بتنظيم حلقات تكوين لفائدتهم قصد الرفع من آدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطوّرات الحديثة.
- تطوير الإدارة بإرساء الإدارة الإلكترونية وتبسيط الإجراءات للقضاء على البيروقراطية والتعريف بأنشطة المهمّة وتوفير المعلومة وضمان سهولة النفاذ إليها والحصول عليها.

ويندرج هذا ضمن برنامج شامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس الذي تسعى المهمّة لتطبيقه خلال السنوات المقبلة، بحيث سيمكّن من إرساء إدارة ناجعة ومفتوحة تقدّم خدمات عمومية عبر إجراءات مبسّطة وذات جودة عالية وتكون في متناول المواطن والمؤسسة.

- دعم اللامركزية وتعزيز استقلالية الجهات.
- إنتاج ونشر الإحصائيات وفقا للمعايير الدولية.
- ضمان حق كل شخص طبيعي أو معنوي في النفاذ إلى المعلومة.

2- ضمان تصرف ناجع في موارد المهمة: وذلك بمساندة البرامج والعمل على ضمان الاستعمال الأمثل للموارد البشرية والمالية واللوجستية من خلال:

- حسن ضبط حاجيات المهمة بالميزانية والحرص على حسن توظيف استهلاك الاعتمادات لتلبية الحاجيات واستهلاك جملة الاعتمادات المرسمة بميزانية المهمة والمتعلقة خاصة بنفقات الاستثمار.
  - التصرف في الموارد البشرية بالنجاعة والفاعلية المطلوبة من خلال حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية حسب الاختصاص وتوظيف وإعادة توظيف الأعوان حسب حاجيات مختلف المصالح.
  - تقييم مردودية الأعوان ومتابعة مسارهم المهني (تدرج، ترقيات، ..... إلخ) وتكوينهم ورسكلتهم قصد الرفع من أدائهم وتحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات المهنية.

وبناء على تشخيص واقع برنامج" القيادة والمساندة " واعتمادا على المحاور المشار إليها أعلاه فإن أولويات البرنامج تتمثّل فيما يلي :

الأولويات الخاصة بالبرنامج:

- حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للوزارة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.
- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بمتابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية،
- تعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مهنيا لهدف رفع مستوى الأداء مع احترام مبدأ تكافؤ الفرص للحد من الفوارق بين الرجال والنساء خاصة في المجالات ذات الأولوية،
- توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح التابعة للمهمّة بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء،
- الإشراف على مختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،

- المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق استهلاك الاعتمادات المرسمة بالميزانية المتعلقة بالتدخل العمومي ونفقات الاستثمار في علاقة بالأهداف الاستراتيجية المرسومة ومؤشرات قيس الأداء المضبوطة،
- الحرص على حسن تطبيق القوانين والإجراءات الادارية الجاري بها العمل بما يضمن احترام قواعد الحوكمة الرشيدة المتمثلة في النزاهة والشفافية والانصاف وتكافؤ الفرص.

2.1 – الهياكل المتدخلة:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على برنامج فرعي وحيد مركزي " القيادة والمساندة" الذي يضم وحدتين عمليتين تتعهدان بتنفيذ الأنشطة المبرمجة قصد تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج المذكور المبينة أسفله.

ويضم كل من:

-الديوان والهياكل الملحقة به والتفقدية العامة للشؤون الإدارية والمالية اللذين يسهرون على تنفيذ النشاط الرئيسي عدد 01: **القيادة**.

-كافة المصالح التابعة للإدارة العامة للمصالح المشتركة (إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية، إدارة التجهيزات والمعدات والبناءات، إدارة الشؤون المالية، إدارة الشؤون الإدارية وإدارة الشؤون القانونية والعقارية والنزاعات) اللذين يسهرون على تنفيذ النشاط الرئيسي عدد 02: **الدّعم**.

2) أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2–تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تماشيا مع الاستراتيجية العامة لهذا البرنامج تم ضبط أهدافه الإستراتيجية على النحو التالي:

- **الهدف 9–1: تحسين حوكمة المهمة**

يعتبر هذا الهدف هدفا إستراتيجيا من خلال دعم برنامج التنمية الدينية لتحقيق أهدافه الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء التي وقع ضبطها ويتطلّب تحقيقه السّهر على:

- حسن تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والوقاية من الفساد وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- العمل على وضع برامج وخطط عمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد والسهر على حسن تنفيذها والقيام بتقييمها وفق المعايير والمؤشرات الدولية المعتمدة خاصة فيما يتعلق بالنفاذ على المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد.

- العمل على نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدوّنات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق الإجراءات.
- اقتراح الآليات والإجراءات التي من شأنها الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفقا لمبادئ الحوكمة.
- مزيد تحسين التنسيق والمتابعة داخل المهمة.
- مزيد تحسين التصرف في الشؤون العقارية.
- مزيد تحسين السياسة الاتصالية للمهمة من خلال:

- تكثيف البرامج الدينية التوعوية المسموعة والمرئية التي تتناول مواضيع في علاقة مباشرة مع الواقع اليومي المعاش (على غرار مكافحة الإرهاب ...) الموجهة لعموم المواطنين وبالخصوص الشباب منهم.
- العمل على تكثيف حضور المهمّة في البرامج الحوارية الإذاعية والتلفزية للتعريف بمختلف أنشطتها من ناحية وإنتاج خطاب ديني بديل ينبني على الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والغلو والتطرّف من ناحية أخرى.
- تكثيف الندوات والملتقيات قصد معالجة القضايا الحضارية المعاشة لتوعية المواطنين والعاملين في قطاع الشؤون الدينية.
- استعمال وسائل الاتصال الحديثة وتكثيف الإصدارات والمنشورات الهادفة للتعريف بالمبادئ السمحة للدين الإسلامي الحنيف وتوعية جميع المواطنين.

ولهذا الغرض سيتم اعتماد مؤشرات الأداء التالية:

- **المؤشرات:**

✓المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الاجتماعي.

-**دواعي اختيار المؤشر:** تم الاختيار على هذا المؤشر **لمتابعة نسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة** عن مختلف اللجان المذكورة أعلاه في إطار إصلاح وتحديث المالية العمومية لإضفاء مزيد من النجاعة والمردودية على الإنفاق العمومي والسياسات العمومية من خلال ربط نفقات الميزانية بالأهداف (النتيجة) وضمان التوظيف الأمثل للموارد المتاحة.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة وجديّة لنسق تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مختلف اللّجان المشار إليها أعلاه.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	82	86	87	88	89

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات "لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف " و"لجنة قيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي" سنة 2023 مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطور نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية بنسق تصاعدي لتبلغ 89بالمائة سنة 2027.

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر لمتابعة **نسق اتصال العموم بالمواقع الرسمية للمهمة** التي تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بها والتي نذكر أهمها:
  - المهام الموكولة إلى المهمة وتنظيمها الهيكلي وعنوانها ومقرها الرئيسي وكافة مقرات المصالح الراجعة لها بالنظر.

- القرارات والسياسات التي تهم العموم ذات الصلة بأنشطة الوزارة والمتعلقة بالحج والعمرة، المسابقات القرآنية، الكتاتيب، منشورات وزارة الشؤون الدينية، التكوين، المسابقات الدينية إلخ.....
- الإجراءات التي تتخذها المهمة في قطاع الشؤون الدينية بخصوص خدمات الحج والعمرة وآليات المراقبة لاحترام هذه الإجراءات.
- النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لعمل المهمة على غرار القرارات والمناشير والمذكرات.
- قائمة الوثائق الإدارية (مطبوعات إدارية وكراسات شروط) المتوفرة إلكترونيا والمرتبطة بالخدمات المسداة ونذكر على سبيل المثال مطبوعات الترشح لأداء مناسك الحج.
- المعطيات الإحصائية المتعلقة بالشأن الديني (توزيع الوعاظ حسب الولايات وحسب الجنس، توزيع عدد المساجد والجوامع حسب الولايات، تطور عدد الإطارات المسجدية، تطور عدد الكتاتيب إلخ.....).

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة عضوية بالهدف إذ لا يمكن تحسين حوكمة المهمة دون متابعة جيدة لعدد زوار المواقع الالكترونية للمهمة لمعرفة أراءهم وانطباعاتهم حول نشاط مختلف المصالح الإدارية جهويا ومركزيا.

✓ **تقديرات المؤشر 2.1.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	**2,86**	**3 (*)**	**3,50**	**3,75**	**4**

(*) تقديرات نسبة تطوّر وقعت مراجعتها باعتبار أن ما تم إنجازه سنة 2021 و2022 يعدّ استثنائيا حيث رجع سنة 2023 نشاط المهمة لوتيرته العادية بعد تجاوز المرحلة الاستثنائية لأزمة كوفيد 19 ورجوع موسم الحج لسيره العادي.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجلت نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة ارتفاعا سنة 2023 يقدّر بـ 2,86 % إذ بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 1.535.210 زائرا (920.157 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و615.053 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك) مقابل 1.492.462 زائرا سنة 2022 (928.000 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 564.462 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

ويبيّن تطوّر نسبة زيارات المواقع العمومية للمهمّة لسنة 2023 نجاح السياسة الاتصالية المتبعة والتفاعل الإيجابي لجميع المتعاملين معها .

وستعمل المهمة خلال الفترة 2025-2027 على مزيد تحسين سياستها الاتصالية بتعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى الوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك من خلال توفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بقطاع الشؤون الدينية تكريسا لمبدأ الإدارة المفتوحة. ومن المؤمل أن تبلغ نسبة تطوّر زيارات المواقع العمومية للمهمّة على المدى المتوسط نسبة 4 بالمائة.

- **الهدف 9-2: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص:**

يعتبر هذا الهدف إستراتيجيا لأنه يرمي بصفة مباشرة إلى التحكم في تطور حجم كتلة الأجور على المستوى المركزي والجهوي وذلك من خلال المتابعة الدورية والمستمرة لتطور حجمها ودراسة جميع العناصر التي أدت لارتفاعها أو انخفاضها والمتمثلة في:

- **احتساب كلفة حركة الأعوان:** فارق تكلفة الأعوان الواردين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)،
- **احتساب عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بخطط وظيفية Effet glissement,viellissement et technicité** وذلك لتحديد مدى تأثير هذه العوامل على حجم كتلة الأجور.
- **التحكم في الزيادات في الأجور،**

ولضمان إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يحقّق الإنصاف وتكافؤ الفرص فإنه يتعيّن العمل على مزيد إحكام حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمّة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد من ناحية وتعهد الأعوان بالتكوين والرسكلة لتمكينهم من تحيين معلوماتهم ومواكبة التطورات مع مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء من ناحية أخرى.

- **المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد مؤشرين إثنين هما كالتالي:

✓ **المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور.**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل أزمة المالية العمومية التي تواجهها تونس.

- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد المؤشر **لمتابعة تطوّر حجم كتلة الأجور والعمل على التحكم في نسق نموها** من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطوّر الأجور (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ....).

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص إذ لا يمكن بلوغ الهدف المذكور دون متابعة دقيقة لتطور حجم كتلة الأجور ودون سعي للتحكّم في نسق نموها من خلال حسن تقدير جميع العوامل التي تؤثر في تطورها (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج والترقية الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية، الحد منن الفوارق بين الجنسين في الترقيات أو عند التعيين في الخطط الوظيفية إلخ....).

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.9:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	236	220	210	200	190

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور ارتفاعا سنة 2023 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 236 أد. ويفسّر ذلك أساسا بشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة وتسجيل العديد من الاعفاءات في الخطط المسجدية أو الاستقالات التي لم يقع تعويضها خلال سنة 2023 وكذلك عدم استكمال الإجراءات المتعلقة بالمناظرات الداخلية للترقية في الرتبة خلال نفس السنة اضافة إلى بعض النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وحالات عزل بعض الأعوان المقرّرة.

وستعمل المهمة خلال سنة 2025 على تقليص الفارق التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور من خلال مزيد العمل على التحكم في كتلة الأجور وحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها.

ومن المؤمل أن يبلغ هدا المؤشر نسبة جيدة على المدى المتوسط ليبلغ 190 أ.د سنة 2027.

✓ **المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف ...

- **دواعي اختيار المؤشر:** متابعة نسبة تطوّر عدد الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف الخ...لهدف تطوير اداء الأعوان والعمل على احترام مبدإ المساواة بين الجنسين.

- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** إن هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص باعتبار الأهمية الكبرى للتكوين الذي يمثل العامل الأساسي لتطوير المعارف والكفاءات والمهارات للموارد البشرية والسبيل للارتقاء بجودة الخدمات الإدارية أمام ضرورة مزيد التحكم في حجم كتلة الأجور والملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص بين الجنسين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة.

وتجدر الإشارة أنه لتحقيق الهدف الاستراتيجي الذي ينضوي تحته المؤشر يجب العمل على:

- إحكام تحديد احتياجات التكوين (خاصة في المجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير) بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة.

- العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملاءمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
- متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية.

✓ تقديرات المؤشر 2.2.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:	%	37,72	38 (*)	39 (*)	40 (*)	42 (*)

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2024-2027 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2023 (الذي يعتبر مرضيا) .

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّلت نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2023 (37,72 %) ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (12%) أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 314,33 بالمائة. ويفسّر هذا الارتفاع بتولي وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لمهمة الشؤون الدينية والخلية المركزية للحوكمة تأمين برنامجهما التكويني السنوي من قبل إطاراتها.

إذ تولت وحدة التصرف في الميزانية تنظيم العديد من الدورات التكوينية لفائدة رؤساء البرامج ورؤساء البرامج الفرعية ورؤساء الوحدات العملياتية بهدف دفع نسق تركيز منظومة التصرف في الميزانية على مستوى المهمة بناء على الحاجيات الفعلية.

كما تولت الخلية المركزية للحوكمة تأمين دورة تكوينية حول " مدونة سلوك الموظف العمومي" لفائدة الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 39 بالمائة سنة 2025 و40 بالمائة سنة 2026 و42 بالمائة سنة 2027.

- **الهدف 9-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة.**

لضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة، يجب العمل على مزيد ترشيد النفقات العمومية من ناحية ومزيد إحكام تنفيذ ومتابعة تنفيذ ميزانية المهمة من خلال العمل على تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية من ناحية أخرى.

- **المؤشرات:**

لضمان تحقيق هذا الهدف تم اعتماد ثلاثة مؤشرات وتتمثّل في:

✓ **المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:**

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.

-**دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بميزانية المهمة والعمل على صرفها على مستوى الأنشطة الرئيسية الخاصة بكل وحدة عملياتية في كل برنامج فرعي لضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وتمثل المتابعة الدورية للميزانية الآلية الرئيسية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار تحيين وثيقة البرمجة السنوية للنفقات أو استعمال تقنية التبادلية مما يساهم بصفة مباشرة في ضمان إحكام التصرف في الموارد.

-**مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** هذا المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن متابعة الفارق بين التقديرات والإنجازات بالميزانية يمكّننا من ضمان ديمومة الميزانية انطلاقا من حسن تقدير الحاجيات وحسن متابعة تنفيذ الميزانية.

✓ تقديرات المؤشر 1.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	**أ.د**	**2.293**	**750**	**730**	**720**	**700**

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية ارتفاعا سنة 2023 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. فقد بلغ هذا الفارق ما قيمته 2.293 أد يتوزّع على النحو التالي:

- برنامج التنمية الدينية: 764 أ.د.
- برنامج القيادة والمساندة: 1.529 أ.د.

ويفسّر ذلك أساسا بما يلي:

- بالنسبة لبرنامج التنمية الدينية: عدم صرف اعتمادات دفع جملية قدرها 586 في القسم 4 الخاص بنفقات الاستثمار يضاف إليها فواضل اعتمادات لم يقع صرفها في القسم 1 الخاص بالتأجير العمومي وقدرها 134 أ.د وفواضل اعتمادات أخرى في القسم 2 الخاص بنفقات التسيير وقدرها قدره 96 أ.د
- إضافة إلى اعتماد بمبلغ 136 أ.د في القسم 3 الخاص بالتدخل العمومي (الاعتمادات المرصودة للجوائز الرئاسية والخاصة بمسابقة تونس للقرآن الكريم وجائزة رئيس الجمهورية للدراسات الإسلامية).
- تأجيل مسابقة تونس الدولية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.
- عدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية.

- تسجيل شغور في خطة رئيس الديوان بالمهمة.
- عدم صرف الاعتمادات الخاصة بالمشاريع التي وقعت برمجتها بعنوان سنة 2022 ونذكر على سبيل المثال عدم صرف مبلغ قدره 200 أ.د. دفعا لتهيئة مقر الوزارة ومبلغ 130 أد لبناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بباجة.

وستعمل المهمة خلال الفترة المتراوحة بين 2025-2027 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 750 أ.د متوقعا سنة 2024 إلى 730 أ.د سنة 2025 وذلك من خلال مزيد حرص المهمة على تنفيذ مشاريعها التي وقعت برمجتها و لم تقم في الآجال المحدّدة بالتسريع في إجراءات تنفيذها كمشروع بناء الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بباجة وتهيئة مقر الوزارة، إلى جانب استكمال إجراءات التثبت في قائمة الإطارات المسجدية المخول لها التمتع بالتغطية الاجتماعية من عدمه وإدراجها بمنظومة إنصاف في أسرع الآجال. ويهدف ذلك إلى تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية قصد التقليص من الفارق بين التقديرات والإنجازات من ناحية ولضمان ديمومة الميزانية بإحكام التصرف في الموارد المالية من ناحية أخرى .

✓ المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.
- **دواعي اختيار المؤشر:** تم اعتماد هذا المؤشر للسعي لضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة الذي يعمل على تأمين وظائف الدعم لبرنامج التنمية الدينية وذلك بحسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها ومزيد ربطها بالأنشطة المبرمجة الخاصة بها والمتعلقة بالقيادة والتكوين وتوفير وسائل العمل الضرورية وسائر الأنشطة الأخرى لتحقيق الأهداف المرسومة ضمن الاستراتيجية العامة للمهمّة.
- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** للمؤشر علاقة عضوية بالهدف المتمثل في ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ أن حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة يجب أن يتماشى من ناحية مع الحجم الجملي لميزانية المهمة دون أن يتجاوز سقف الـ 15 بالمائة ومن ناحية أخرى مع المهام الموكولة للبرنامج المذكور وذلك بالعمل على حسن توظيف الاعتمادات وترشيد استهلاكها بما يحقق النجاعة والفاعلية ويمكّن من تحقيق الأداء وبلوغ الأهداف المرسومة.

✓ تقديرات المؤشر 2.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة	%	9,34	10,20	10,10	10	9,80

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2024-2027 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2023 (الذي يعتبر طيبا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة المنجزة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2023 لتبلغ 9,34بالمائة مقابل 11,34بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. وتعتبر هذه النسبة جيدة وإيجابية اعتبارا للتقليص الهام في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة.

وهو ما يبيّن حرص المهمّة على ضمان فاعلية أفضل لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2025-2027 على تحسين هذا المؤشر ليبلغ نسبة 10 بالمائة سنة 2026 و 9,80 بالمائة سنة 2027 وذلك من خلال مزيد حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية قصد ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة.

✓ المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون:

- **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. وذلك بالعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.

- **دواعي اختيار المؤشر:** في إطار الاستعداد لإرساء المحاسبة التحليلية بالإدارات العمومية تم اعتماد هذا المؤشر قصد متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان وبالتالي العمل على مزيد ترشيد نفقات التسيير من خلال العديد من الإجراءات.
- **مساهمة المؤشر في تحقيق الهدف:** المؤشر في علاقة مباشرة مع الهدف المتمثل فيضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق تحسين نجاعة برنامج القيادة والمساندة إذ متابعة كلفة التسيير بحساب العون الواحد تمكّن من ترشيد نفقات التسيير وبالتالي ضمان ديمومة الميزانية وحسن توظيف استعمال الاعتمادات وذلك على سبيل المثال بـ:
  - التحكم في كلفة التزويد بالمعدات والتجهيزات والأثاث.
  - ترشيد استهلاك الطاقة وحسن التصرف في أسطول السيارات.
  - التحكم في نفقات الاستقبالات والإقامة والمهمات بالخارج.

✓ تقديرات المؤشر 3.3.9:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجملية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	**الدينار**	**21,168**	**21,150 (*)**	**21,130**	**21,120**	**21,100**

(*) وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2024-2027 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2023 (الذي يعتبر طيبا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

شهدت كلفة التسيير بحساب العون انخفاضا بالنسبة لسنة 2023 لتبلغ 20,168 د مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 21,500 د. ويفسر هذا الانخفاض بسعي المهمة إلى ترشيد نفقات التسيير من خلال العمل على التحكم في كلفة التزويد وحسن التصرف في أسطول السيارات وترشيد استهلاك الطاقة وبقية نفقات التسيير الأخرى. ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة سنة 2025 لتبلغ 21,130 دينار.

2.2–تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 01:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
1–تحسين حوكمة المهمة.	المؤشر 1.1.9: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	% 87	النشاط 1: القيادة	2.059أ. د	–قيادة ومتابعة مختلف الأعمال المتعلقة بإرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف بالوزارة. – الشروع في أشغال إرساء الرقابة الداخلية بالوزارة.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا	% 3,50			– التحيين الدوري لمحتوى المواقع الرسمية للمهمة وتحسين سياستها الاتصالية.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	**المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور**	**210 أ. د**	**النشاط 2: الدّعم**	**18.184 أ. د**	- التحكم في تطوّر كتلة الأجور على المستويين المركزي والجهوي بـ: - متابعة المسار المهني للأعوان وحسن تقدير الحاجيات لبرمجة المناظرات الخارجية للانتداب والمناظرات الداخلية للترقية، - التدقيق في ضبط كتلة الأجور التقديرية بعنوان السنة بالأخذ بعين الاعتبار ما يلي: * تكلفة الأعوان الوافدين الجدد (انتدابات جديدة، نقل إلى الوزارة وإلحاق لدى الوزارة) والمغادرين (تقاعد، نقل إلى وزارات أخرى، الحاق لدى وزارات أخرى، إحالة على عدم المباشرة، انقطاع نهائي عن العمل ...)، *كلفة التدرج والترقية، والإدماج، والتكليف بخطط وظيفية. * الزيادات في الأجور المحتملة أو المرتقبة، وذلك لغاية ضبط كتلة الأجور التقديرية الجملية لكامل الوزارة المدرجة في وثيقة المشروع السنوي للقدرة على الأداء ومقارنتها لاحقا بكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
2- إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.	المؤشر 1.2.9: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور	210 أ. د	النشاط 2: الدّعم	**18.184 أ. د**	المتابعة الدقيقة والمستمرة لنسق تطور كتلة الأجور مع تقديم التحاليل الضرورية (تفسير العناصر المؤثرة في ارتفاع أو انخفاض كتلة الأجور) عند وجود فوارق مهمة بين تقديرات وإنجازات الأجور.
	المؤشر 2.2.9: نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.	%39			- إحكام تحديد حاجيات التكوين خاصة في ظل غياب الإنتدابات الجديدة بالنسبة للمجالات ذات الأولوية التي يقع تحديدها بالمناشير بالتنسيق مع الهياكل المعنية لضمان الفاعلية والنجاعة المطلوبة. - العمل على تطوير الأنشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان. - متابعة وتقييم العمليات التكوينية بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية. - احترام مبدأ الإنصاف وتكافؤ الفرص عند التعهد بتكوين و رسكلة الأعوان.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 1.3.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية**	730 أ.د	**النشاط 2: الدّعم**	**18.184 أ. د**	-المتابعة الدورية لاستهلاك الاعتمادات باستخراج الكشوفات الإحصائية من منظومة أدب لاتخاذ الإجراءات اللازمة والقيام بالتعديلات الضرورية لتقليص الفارق بين التقديرات والإنجازات. - إعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين. -تنفيذ الميزانية وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل ووفقا للبرمجة السنوية المحدّدة مع الحرص أن تكون النفقات مطابقة للأشغال التحضيرية للميزانية. - دراسة جميع الإشكاليات التي تحول دون استهلاك اعتمادات الاستثمار. - متابعة صرف الاعتمادات المحالة على المجالس الجهوية بعنوان صيانة وتأثيث وتهيئة الجوامع والمساجد. - وضع الاعتمادات على ذمة كل رئيس برنامج مع ضمان احترام أسقف النفقات في إطار الرقابة المعدّلة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
3– ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 2.3.9: حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمّة.**	**10,10 %.**	**النشاط 2: الدّعم**	**18.184 أ. د**	– حسن توظيف وإعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر للمهمة قصد الرفع من الأداء وبلوغ الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. – توفير المعدات والتجهيزات الضرورية لعمل مختلف المصالح بما يضمن عدم الإخلال بالسير العادي للعمل ويساهم في الرفع من الأداء والانصاف وتكافؤ الفرص. – الإشراف على مختلف المصالح وتنسيق عملها للرفع من المردودية وتحقيق النجاعة والفاعلية،

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2025	الأنشطة	التقديرات المالية 2025	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون**	**21,130 د**	**النشاط 2: الدّعم**	**18.184 أ. د**	– ترشيد استهلاك المواد الاستهلاكية من مستلزمات ورقية ومكتبية ومعدات إعلامية وآلات نسخ وفاكس بترشيد سلوكيات الاستهلاك والاستعمال داخل مصالح المهمة. – تشجيع الرقمنة في المعاملات الإدارية والعمل على تركيز منظومة التصرف في المراسلات الإدارية للتقليص من استهلاك الورق. – مزيد العمل للتحكم في مصاريف الاستقبالات والإقامة والمهمات في الخارج. –مزيد العمل على ترشيد استهلاك الطاقة بتركيز أجهزة في التحكم في توقيت استغلال شبكة التكييف والتحكم في شبكة الإنارة بالفضاءات العامة باستعمال الفوانيس المقتصدة. – مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل من خلال تكثيف عمليات الرقابة على السيارات الإدارية وخاصة على مستعمليها لتفادي التجاوزات التي من شأنها أن تكلف الإدارة تكاليف باهظة في عمليات الإصلاح والصيانة.

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
3- ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.	**المؤشر 3.3.9: كلفة التسيير بحساب العون**	**21,130 د**	**النشاط 2: الدّعم**	**18.184 أ. د**	– اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS. – الصيانة الدورية للسيارات مع الإسراع بإجراءات التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك للتخفيض في مصاريف الصيانة.
			المجموع	**20.243**	

3) الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2025-2027):

جدول عدد 03:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات	إنجازات 2023	ق م – ق م تعديلي 2024 (1)	تقديرات 2025 (2)	الفارق	
				(1)-(2)	النسبة %
نفقات التأجير	2.998	3.500	3.340	-160	-4,57
نفقات التسيير	2.199	1.900	2.000	100	5,26
نفقات التدخلات	10.772	11.500	13.723	2.223	19,33
نفقات الاستثمار	696	1.850	1.180	-670	-36,21
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع	16.611	18.750	20.243	1.493	7,96

جدول عدد 04:

إطار النفقات متوسط المدى (2025-2027)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	ق م –ق م تعديلي 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	2.998	3.500	3.340	3.550	3.400
نفقات التسيير	2.199	1.900	2.000	2.500	2.220
نفقات التدخلات	10.772	11.500	13.723	12.850	14.200
نفقات الاستثمار	696	1.850	1.180	900	880
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	16.611	18.750	20.243	19.800	20.700
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	16.611	18.750	20.243	19.800	20.700

تطورت تقديرات النفقات المضمنة بإطار النفقات متوسط المدى (2025-2027) لبرنامج القيادة والمساندة كما يلي:

1- نفقات التأجير والتسيير:

وقع التخفيض تدريجيا في تقديرات نفقات التأجير من 3.500 أد سنة 2024 إلى 3.400 أد سنة 2027 أما بالنسبة لنفقات التسيير فقد وقعت المحافظة على نسق نمو طفيف مقارنة بسنة 2025 لتبلغ حدود 2.220 أ. د سنة 2027.

وتعتبر تقديرات المبالغ المرصودة لنفقات التأجير والتسيير على المدى المتوسط ضعيفة حيث إن المهمة ستعمل من ناحية على الضغط على نفقات التسيير من خلال إحكام التصرف فيها وترشيد استهلاكها ومن ناحية أخرى على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور.

كما ستعمل المهمة على مزيد التحكم في الحجم التقديري لكتلة الأجور من خلال العمل على التخفيض في قيمتها في الفترة المتراوحة بين 2025-2027 لتبلغ 210 أ.د سنة 2025 و190 أ.د سنة 2027 وذلك بحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها بعنوان السنة المعنية (تأثيرات الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية، عامل التدرج، عامل الترقية، الإدماج والتكليف في الخطط الوظيفية إلخ.....)

2- نفقات التدخل العمومي والاستثمار:

وقع الترفيع في نفقات التدخل تدريجيا من 11.500 أد سنة 2024 إلى 13.723 أد سنة 2025 وذلك على إثر الترفيع في الاعتمادات المخصصة للحج .أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد وقع التخفيض فيها سنة 2025 لتبلغ 1.180 أ.د ثم تباعا 900 أ.د سنة 2026 و 880 أ.د سنة 2027.

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج التنمية الدينية

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-1-1

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1**: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- **تعريف المؤشر:** معرفة عدد المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستويين الجهوي والوطني وذلك بالرجوع لآخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء.

3- **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.

5-**المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي/مؤشر غير مراعي ...)**: غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1- **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الجوامع والمساجد بكل ولاية خلال السنة الماضية مقارنة بعدد سكان بالولاية (وقع اعتماد آخر نشرية شهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء).

2- **وحدة المؤشر:** ألف ساكن

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية، النشرية الشهرية للإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء.

4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):0,580** بالألف سنة 2027.

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-1: نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني.	ألف ساكن %	0,548	0,565	0,574	0,578	0,580

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث وقع تحيين العدد الجملي للسكان (أنظر أسفله).

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

تبلغ نسبة المعالم الدينية بحساب الألف ساكن على المستوى الوطني سنة 2023 ما قدره 0,548(جامع أو مسجد بالنسبة لكل ألفي ساكن).

وتجدر الإشارة أنه قد وقع تحيين هذه النسبة فيما يتعلق بسنة 2023 والسنوات التي تليها مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 وذلك لهدف إعطاء هذا المؤشر أكثر دلالة ومزيد ربط تطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى بتطور عدد السكان. حيث وقع اعتماد النشرة الشهرية للإحصائيات للمعهد الوطني للإحصاء لشهر جانفي 2024 لتقدير عدد السكان الذي بلغ 11.826.900 ألف ساكن في غرة جويلية 2023 عوضا عن اعتماد التعداد العام للسكان (10.982.600نسمة) الذي وقع اعتماده في تقارير سنوية للأداء سابقة ما قبل سنة 2023 والذي يرجع إلى سنة 2014 وقد مرّت عليه قرابة أكثر من ثمانية سنوات.

ومن المؤمل أن تتطور هذه النسبة لتبلغ سنة 2024 نسبة 0,565و0,565 سنة 2024 و 0,580 سنة 2027 و ذلك بالاعتماد على معدل حسابي لتطور عدد المعالم الدينية من سنة إلى أخرى يبلغ 107 معلم ديني.

وفي هذا الإطار، ستعمل المهمة على توفير جامع لكل 2000 ساكن ومتابعة تراخيص بناء الجوامع والمساجد في كل ولاية وعلى المستوى الوطني قصد تيسير ممارسة الشعائر الدينية بالنسبة للرجال والنساء.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر يأخذ بعين الاعتبار جميع الفئات العمرية بقطع النظر عن ديانة الأفراد (مسلمين أو غير مسلمين).

بطاقة مؤشر الأداء:

النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث

رمز المؤشر: رقم البرنامج/ رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر:

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يمكّن من معرفة عدد المعالم الدينية ذات الأولوية التي ستشملها أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية والمقصود بها المعالم الدينية التي تهدّد بالسقوط أو التي تستوجب حالتها الإنشائية تدخلا عاجلا لضمان سلامة مرتاديها وهي في حاجة ماسّة للتدخّل.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي.

II-التفاصيل الفنية للمؤشر :

1– طريقة احتساب المؤشر: عدد الجوامع والمساجد ذات الأولوية التي تدخّلت فيها الوزارة أو المبرمج التدخل فيها خلال السنة بالصيانة أو التأثيث أو التجهيز مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ذات الأولوية.

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- تاريخ توفر المؤشر: كل سداسية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):84,50% سنة 2027.

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III-قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-2: **النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث.**	%	31,14	83,75	84	84,25	84 ,50

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت النسبة السنوية لتغطية المعالم الدينية ذات الأولوية من أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث سنة 2023 31,14 بالمائة. و تعتبر هذه نسبة ضعيفة مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (83,50 بالمائة) ويرجع ذلك أساسا إلى طول إجراءات التدخل التي تستغرق بعض الوقت حيث يتعلق الأمر باعتمادات محالة للمجالس الجهوية يتعين متابعتها والتنسيق في شأنها للتسريع في انطلاق الأشغال .

ومن المؤمل أن يتم تدارك الأمر بتظافر الجهود والحرص على اختصار الآجال لتتطور هذه النسبة من 83,75 بالمائة سنة 2024 إلى 84 بالمائة سنة 2025 لتصل إلى 84,50 بالمائة سنة 2027.

و علاوة على ما تم ذكره أعلاه فإن المهمّة ستحرص في هذا الإطار على أن تشمل أشغال الصيانة والتهيئة والتأثيث عددا أكبر من المعالم الدينية بالاعتماد على قائمة سنوية للمعالم الدينية ذات الأولوية في التدخل بالرجوع لحالتها الإنشائية العامة التي تتطلّب تدخّلا سريعا وعاجلا (بناء على بطاقات تقييم تضبط الحالة الإنشائية العامة للمقرات.) وذلك قصد توفير الظروف المثلى للمصلين ذكورا وإناثا للقيام بشعائرهم الدينية على أحسن وجه.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار مبالغ الاعتمادات المرصودة للتدخلات في المعالم الدينية.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية

رمز المؤشر: رقم البرنامج/رقم الهدف /رقم المؤشر: **3-1-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-1**: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّننا من معرفة نسبة سد الشغورات المسجّلة بالمعالم الدينية. والمقصود بالشغورات كل الخطط المسجدية الشاغرة بالمعالم الدينية النشطة والتي لم يقع تسديدها. وتحدث هذه الشغورات على إثر إحداثات جديدة أو تكون متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية وراجعة لسنوات ماضية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي(مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1– **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الشغورات التي تمكنت الوزارة من سدها خلال السنة مقارنة بالعدد الجملي للشغورات بالمعالم الدينية.

2- وحدة المؤشر: %

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4- تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثية.

5- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):8,50بالمائة سنة 2027.

6– **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-1-3: نسبة سد الشغورات بالمعالم الدينية	%	25,28	8,20	8,40	8,45	8,50

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

توصّلت المهمة إلى تحقيق نسبة سد شغورات بالمعالم الدينية سنة 2023 مرتفعة بلغت 25,28 % مقابل نسبة 8 % مقدّرة في المشروع السنوي للأداء لنفس السنة حيث قامت المهمة خلال السنة المعنية بسد 1206 شغورا في الخطط المسجدية من مجموع 4770 شغورا في موفى ديسمبر 2023 موزعة على 24 ولاية (4215 متعلقة بشغورات قديمة موجودة بمعالم دينية راجعة لسنوات ماضية و 555 شغورا مسجلا على إثر إحداثات جديدة.)

وتعتبر هذه النسبة جيدة مقارنة بما وقع ضبطه بالمشروع السنوي للأداء إذ عملت المهمة على حوكمة التعيينات في الخطط المسجدية بالمعالم الدينية من خلال اللجوء قدر الإمكان إلى النقل والجمع بين الخطط (ضم الخطط).

وأمام عدم إمكانية اللجوء دائما إلى ضم الخطط كحل لسد الشغورات بالمعالم الدينية، فإن المهمة اعتمدت نسبة تطوّر حذرة للفترة القادمة 2025-2027 لارتباطها الوثيق بالإنتدابات.

وستسعى إلى مزيد العمل على توفير الظروف المثلى للمصلين للقيام بشعائرهم الدينية وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي للشغورات بالمعالم الدينية بين الولايات وداخل نفس الولاية.

هو مؤشر عام يدمج كل الخطط المسجدية ولا يتعلق بخطة مسجدية معينة. إذ يحدث أن تسجل الوزارة شغورات كبيرة في خطّة إمام خطيب وشغورات بنسبة أقل في خطة إمام للصلوات الخمس.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-2-1**

I-الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 1-2**: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يتعلّق بمتابعة نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج (بما في ذلك الإرشاد الديني في موسم الحج).
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر فاعلية.

4- نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غير مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر**: عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (التي يقوم بها الوعاظ والأئمة الخطباء والمتفقدين ومدرسي آفاق) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج للسنة الحالية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر:** %.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** المعهد الأعلى للشريعة بتونس والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

4. **تاريخ توفر المؤشر**: كل ثلاثية.

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **11,80 %** سنة 2027

6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-2-1: نسبة تطوّر عدد الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج سنويا.	%	16,31	11,50	11,70	11,75	11,80

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة)::

سجّل مجموع الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية (سجون، مراكز إصلاح، دور مسنّين ...) والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية وبقية الأنشطة الأخرى المخصصة للتوعية والإرشاد الديني بالداخل والخارج المنجزة إلى موفى سنة 2023 من قبل الوعاظ والأئمة الخطباء ومدرسي آفاق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. فقد بلغ العدد الجملي للدروس 381.182 درسا سنة 2023 مقابل 327.731 درسا سنة 2022.

ويفسر هذا الارتفاع الملحوظ بسعي المهمة إلى تكثيف أنشطة التوعية الدينية والإرشاد الديني قصد نشر الفكر الديني المستنير صلب المجتمع المبني على قيم الاعتدال والتسامح.

ومن المنتظر أن يتواصل عدد الدروس في الارتفاع ليبلغ سنة 2024 قرابة 468.854 درسا و523.710 درسا سنة 2025.

ولهدف إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في سياستها ستعمل المهمة في إطار الهدف الاستراتيجي المتمثل في " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال" على إدراج العديد من الدروس التي تتناول العديد من المواضيع ذات العلاقة نذكر على سبيل المثال " العنف المسلط على النساء" و " دور المرأة في تماسك الأسرة والمجتمع" و" أهمية الخطاب الديني في تحصين الأسرة من الإدمان"....

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- هو مؤشر عام كمّي لا يأخذ بعين الاعتبار مضمون ومحاور الدروس بالجوامع والمساجد.
- عزوف البعض من ذوي الكفاءة عن هذه المهام.

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطور عدد الكتاتيب على المستوى الوطني

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: 1-2-2

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 1-2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال.

2- تعريف المؤشر: هو مؤشر يهدف إلى معرفة نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني لتقدير مدى استجابة العدد الموجود لحاجيات الأطفال دون السادسة من العمر من التربية بالكتايب.

3- طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية): مؤشر فاعلية.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي

II -التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الكتاتيب على المستوى الوطني بعنوان السنة المعنية مقارنة بالسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: .%**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارات الجهوية للشؤون الدينية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** كل ثلاثة أشهر
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** 2,40 بالمائة سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد سامي القاسمي، المدير العام للمعالم الدينية.

III -قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 1-2-2: **نسبة تطوّر عدد الكتاتيب على المستوى الوطني**	%	-0,47	2,25	2,30	2,35	2,40

(*) وقع تعديل هذه النسب مقارنة بما وقع إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 حيث تم تسجيل نسبة تطوّر سلبية سنة 2022.

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة تطور الكتاتيب على المستوى الوطني سنة 2023 انخفاضا طفيفا (نسبة سلبية) مقارنة بما تم إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 3,54 بالمائة. فقد بلغ العدد الجملي للكتاتيب بمختلف الولايات في موفى سنة 2023 قرابة 1880 كتابا مقابل 1889 كتّابا سنة 2022. ويفسّر هذا الانخفاض بتسجيل شغورات في خطة مؤدب سنة 2023 لم يقع تسديدها وهي ناتجة عن إعفاءات أو حالات وفاة أو نقل.

أما بالنسبة لسنة 2024 فمن المتوقع أن تسجل هذه النسبة تطورا ايجابيا حيث أن المهمة ستعمل في حدود الإمكانيات المتاحة على تعويض الشغورات و ضم الخطط.

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- هو مؤشر عام لا يأخذ بعين الاعتبار العديد من الجوانب منها المناهج المعتمدة في تعليم الأطفال الصغار. لمزيد إعطاء المؤشر أكثر مدلولية، يجب اعتماده على المستوى الجهوي لرصد الجهات التي تكون فيها نسبة التغطية بالكتاتيب ضعيفة مقارنة بعدد الأطفال دون الست سنوات. وهو ما ستعمل الوزارة على القيام به سنة 2025.

بطاقات مؤشرات الأداء

لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف **9-1**: تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف سنويا إلى معرفة نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية والتي تخصّ العديد من لجان القيادة الإستراتيجية الموجودة أو التي تم تركيزها بالوزارة والمتمثلة في لجنة القيادة ومتابعة الإصلاحات بالوزارة، لجنة قيادة أداء البرامج، لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولجنة قيادة إرساء الرقابة الداخلية ولجنة متابعة أشغال إدراج النوع الاجتماعي.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.
4. **نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج)**: مؤشر نتائج.
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...)**: مراعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلف اللجان والتي وقع تنفيذها من جملة القرارات والتوصيات المتخذة من قبل مختلف اللجان المذكورة.
2. **وحدة المؤشر:%** .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**:89 بالمائة سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة.

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-1-1: نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية سنويا.	%	82	86	87	88	89

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة) :

تعتبر نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات "لجنة قيادة ومتابعة وتقييم إرساء التصرف في الميزانية حسب الأهداف " و"لجنة قيادة أشغال إدراج النوع الاجتماعي" سنة 2023 مرضية جدا ومن المؤمل أن يتواصل تطور نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية بنسق تصاعدي لتبلغ 89بالمائة سنة 2027.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة سنويا

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-1-2**

I- الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-1-1:** تحسين حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر **يعكس مدى فاعلية السياسة الاتصالية للمهمة مع جميع المتعاملين** معها تكريسا لخاصية الإدارة المفتوحة التي تعمل على تعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى المعلومة والوثائق الإدارية التي بحوزة الهياكل العمومية.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر فاعلية.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.
5. **المؤشرفي علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المعنية مقارنة بعدد زيارات العموم للمواقع الرسمية للمهمة بالنسبة للسنة المنقضية.
2. **وحدة المؤشر: %**.
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.

القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 4 بالمائة سنة 2027.

5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **-سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-1-2: نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة.	%	2,86	3 (*)	3,50	3,75	4

(*) تقديرات نسبة تطوّر وقعت مراجعتها باعتبار أن ما تم إنجازه سنة 2021 و2022 يعدّ استثنائيا حيث رجع سنة 2023 نشاط المهمة لوتيرته العادية بعد تجاوز المرحلة الاستثنائية لأزمة كوفيد 19 ورجوع موسم الحج لسيره العادي.

2. - تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجلت نسبة تطور عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة ارتفاعا سنة 2023 يقدّر بـ 2,86 % إذ بلغ عدد زيارات المواقع العمومية للمهمة 1.535.210 زائرا (920.157 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و615.053 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك) مقابل 1.492.462 زائرا سنة 2022 (928.000 زائرا بالنسبة للموقع الرسمي للوزارة و 564.462 زائرا بالنسبة لصفحة الفايسبوك).

ويبيّن تطوّر نسبة زيارات المواقع العمومية للمهمّة لسنة 2023 نجاح السياسة الاتصالية المتبعة والتفاعل الإيجابي لجميع المتعاملين معها .

وستعمل المهمة خلال الفترة 2025-2027 على مزيد تحسين سياستها الاتصالية بتعزيز الشفافية وتوحيد سبل وإجراءات نفاذ العموم إلى الوثائق الإدارية التي بحوزتها وذلك من خلال توفير جميع المعطيات والمعلومات المحينة والدقيقة المتعلقة بقطاع الشؤون الدينية تكريسا لمبدأ الإدارة المفتوحة. ومن المؤمل أن تبلغ نسبة تطوّر زيارات المواقع العمومية للمهمّة على المدى المتوسط نسبة 4 بالمائة.

- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء:

الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بكتلة الأجور

رمز المؤشر: رقم البرنامج / رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-1**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يعمل على متابعة الفارق بين التقديرات (كتلة الأجور المدرجة بميزانية المهمة بقانون المالية للسنة المعنية) والإنجازات (كتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية) قصد ترشيد استهلاك الاعتمادات والتوظيف الأمثل للموارد المالية في ظل الأزمة الاقتصادية والصحيّة التي تواجهها تونس.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الفارق بين كتلة الأجور المدرجة بقانون الميزانية وكتلة الأجور الجملية الحقيقية التي تحملتها ميزانية الوزارة بعنوان السنة المعنية.
2. **وحدة المؤشر:**% .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **190 أد**سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

III- قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-2-1: الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور.	أ.د	236	220	210	200	190

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

سجّل الفارق بين التقديرات والإنجازات المتعلقة بحجم كتلة الأجور ارتفاعا سنة 2023 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة إذ بلغ 236 أد. ويفسّر ذلك أساسا بشغور خطة رئيس الديوان بالمهمة وتسجيل العديد من الاعفاءات في الخطط المسجدية أو الاستقالات التي لم يقع تعويضها خلال سنة 2023 وكذلك عدم استكمال الإجراءات المتعلقة بالمناظرات الداخلية للترقية في الرتبة خلال نفس السنة اضافة إلى بعض النقل من الوزارة إلى وزارات أخرى وحالات عزل بعض الأعوان المقرّرة.

وستعمل المهمة خلال سنة 2025 على تقليص الفارق التقديرات والإنجازات المرتقبة المتعلقة بكتلة الأجور من خلال مزيد العمل على التحكم في كتلة الأجور وحسن تقديرها لجميع العوامل التي تؤثر في تطوّرها.

ومن المؤمل أن يبلغ هدا المؤشر نسبة جيدة على المدى المتوسط ليبلغ 190 أ.د سنة 2027.

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء:

نسبة الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال.

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-2-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9-1-2**: إحكام التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى معرفة نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النساء والرجال كالإعلامية والتصرف الإداري الحديث والتصرف في الميزانية حسب الأهداف.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة/ مؤشر نجاعة/مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في حاصل عملية قسمة عدد الموظفين المتكونين في المجالات ذات الأولوية على العدد الجملي للموظفين بالنسبة للنساء والرجال.
2. **وحدة المؤشر:**% .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة.**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **42%** سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-2-2: نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية من النّساء والرجال:	%	**37,72**	**38 (*)**	**39 (*)**	**40 (*)**	**42 (*)**

(*) **وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2024-2027 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2023 (الذي يعتبر مرضيا) 2023.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت نسبة الأعوان المتكونين في المجالات ذات الأولوية سنة 2023 (37,72 %) ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة (12%) أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 314,33 بالمائة. ويفسّر هذا الارتفاع بتولي وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف لمهمة الشؤون الدينية والخلية المركزية للحوكمة تأمين برنامجهما التكويني السنوي من قبل إطاراتها.

إذ تولت وحدة التصرف في الميزانية تنظيم العديد من الدورات التكوينية لفائدة رؤساء البرامج ورؤساء البرامج الفرعية ورؤساء الوحدات العملياتية بهدف دفع نسق تركيز منظومة التصرف في الميزانية على مستوى المهمة بناء على الحاجيات الفعلية.

كما تولت الخلية المركزية للحوكمة تأمين دورة تكوينية حول " مدونة سلوك الموظف العمومي" لفائدة الإدارة المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الدينية.

ومن المؤمل أن تشهد هذه النسبة ارتفاعا لتبلغ 39 بالمائة سنة 2025 و40 بالمائة سنة 2026 و42 بالمائة سنة 2027.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

- غياب منظومة متابعة وتقييم ومراقبة لضمان جودة العمليات التكوينية قصد العمل على مراجعة الأنشطة التكوينية المبرمجة وملائمتها للحاجيات الفعلية للموظفين بالنسبة لجميع الأسلاك قصد تعزيز كفاءتهم ومهاراتهم وقدرتهم على الأداء في ظل غياب الانتدابات الجديدة.

بطاقة مؤشر الأداء:

الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية

رمز المؤشر: رقم البرنامج / /رقم الهدف /رقم المؤشر: **1-3-9**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: **الهدف 9–3**: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يمكّن من معرفة الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.
4. **– نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج):** مؤشر نتائج.
5. **- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):** غير مراعي.

II - التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في الفارق بين تقديرات الميزانية التي تتضمن نفقات التأجير والتسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الفعلية بعنوان السنة.
2. **وحدة المؤشر:% .**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur)**: **700 أ.د** سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

III - قراءة في نتائج المؤشر :

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-1: **الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:** ويتمثل في الفارق بين التقديرات الجملية للمهمة المتعلقة بنفقات التأجير العمومي ونفقات التسيير ونفقات الاستثمار والإنجازات الحقيقية بالنسبة لنفس النفقات.	%	2.293	750	730	720	700

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات القادمة وانعكاساتها على تحقيق الهدف:

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر(بصفة مختصرة):

سجّل الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية ارتفاعا سنة 2023 مقارنة بما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. فقد بلغ هذا الفارق ما قيمته 2.293 أد يتوزّع على النحو التالي:

- برنامج التنمية الدينية: 764 أ.د.
- برنامج القيادة والمساندة: 1.529 أ.د.

ويفسّر ذلك أساسا بما يلي:

- بالنسبة لبرنامج التنمية الدينية: عدم صرف اعتمادات دفع جملية قدرها 586 في القسم 4 الخاص بنفقات الاستثمار يضاف إليها فواضل اعتمادات لم يقع صرفها في القسم 1 الخاص بالتأجير العمومي وقدرها 134 أ.د وفواضل اعتمادات أخرى في القسم 2 الخاص بنفقات التسيير وقدرها قدره 96 أ.د
- إضافة إلى اعتماد بمبلغ 136 أ.د في القسم 3 الخاص بالتدخل العمومي (الاعتمادات المرصودة للجوائز الرئاسية والخاصة بمسابقة تونس للقرآن الكريم وجائزة رئيس الجمهورية للدراسات الإسلامية).
- تأجيل مسابقة تونس الدولية لحفظ القرآن الكريم وترتيله وتفسيره.
- عدم استكمال خلاص المساهمات المحمولة على المشغل وعلى الأعوان بالنسبة للإطارات المسجدية المتفرغين والمنخرطين في الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية المتمتعين بالتغطية الاجتماعية ابتداء من 01 جانفي 2021 طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 762 لسنة 2020 المؤرخ في 31 أوت 2020 المتعلق بالتغطية الاجتماعية للإطارات المسجدية.

- تسجيل شغور في خطة رئيس الديوان بالمهمة.
- عدم صرف الاعتمادات الخاصة بالمشاريع التي وقعت برمجتها بعنوان سنة 2022 ونذكر على سبيل المثال عدم صرف مبلغ قدره 200 أ.د. دفعا لتهيئة مقر الوزارة ومبلغ 130 أد لبناء إدارة جهوية للشؤون الدينية بباجة.

وستعمل المهمة خلال الفترة المتراوحة بين 2025-2027 على الحد من الفارق بين التقديرات والإنجازات ليقع التخفيض فيه تدريجيا من 750 أ.د متوقعا سنة 2024 إلى 730 أ.د سنة 2025 وذلك من خلال مزيد حرص المهمة على تنفيذ مشاريعها التي وقعت برمجتها و لم تقم في الآجال المحدّدة بالتسريع في إجراءات تنفيذها كمشروع بناء الإدارة الجهوية للشؤون الدينية بباجة وتهيئة مقر الوزارة، إلى جانب استكمال إجراءات التثبت في قائمة الإطارات المسجدية المخول لها التمتع بالتغطية الاجتماعية من عدمه وإدراجها بمنظومة إنصاف في أسرع الآجال. ويهدف ذلك إلى تحسين نسق استهلاك الاعتمادات المرصودة بالميزانية قصد التقليص من الفارق بين التقديرات والإنجازات من ناحية ولضمان ديمومة الميزانية بإحكام التصرف في الموارد المالية من ناحية أخرى.

3- تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

هو مؤشر عام وإجمالي لا يأخذ بعين الاعتبار كيفية وطريقة الإنجاز.

بطاقة مؤشر الأداء:

حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-2**

I -الخصائص العامة للمؤشر :

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الهدف 9–1–3**: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يرمي إلى مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة. بميزانية المهمة.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية)**: مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5-المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...):غير مراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** حاصل قسمة ميزانية برنامج القيادة والمساندة على مجموع ميزانية المهمة.
2. **وحدة المؤشر:% .**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 9,80 % سنة 2027.**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

3-قراءة في نتائج المؤشر:

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-2: **حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة:** ويتمثل في مقارنة حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة بميزانية المهمة.	%	**9,34**	**10,20**	**10,10**	**10**	**9,80**

(*) **وقعت مراجعة النسب الخاصة بهذا المؤشر للفترة 2024-2027 بالرجوع إلى ما تم إنجازه سنة 2023 (الذي يعتبر طيبا) إذ تجاوز ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة المنجزة مقارنة بميزانية المهمة انخفاضا بالنسبة لسنة 2023 لتبلغ 9,34 بالمائة مقابل 11,34بالمائة مقدّرة بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة. وتعتبر هذه النسبة جيدة وإيجابية اعتبارا للتقليص الهام في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة.

وهو ما يبيّن حرص المهمّة على ضمان فاعلية أفضل لبرنامج القيادة والمساندة من خلال حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية.

وستعمل المهمة خلال الفترة 2025-2027 على تحسين هذا المؤشر ليبلغ نسبة 10 بالمائة سنة 2026 و 9,80 بالمائة سنة 2027 وذلك من خلال مزيد حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها مع تأمين الدعم الضروري لبرنامج التنمية الدينية قصد ضمان أفضل فاعلية لبرنامج القيادة والمساندة.

تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في حجم ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة (لا يتجاوز نسبة 15بالمائة) مرتبطة ارتباطا وثيقا بمزيد الحرص على حسن توظيف الاعتمادات المتعلقة بالأجور ومصاريف التسيير وترشيد استهلاكها.

بطاقة مؤشر الأداء:

كلفة التسيير بحسا ب العون

رمز المؤشر: رقم البرنامج /رقم الهدف /رقم المؤشر: **9-3-3**

1-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الهدف 9-1-3: ضمان ديمومة الميزانية وإحكام التصرف في الموارد المالية للمهمة بما يحقق نجاعة برنامج القيادة والمساندة.
2. **تعريف المؤشر:** هو مؤشر يهدف إلى معرفة كلفة التسيير بحساب العون الواحد. فهو يعمل على متابعة كلفة نفقات التسيير مقارنة بالعدد الجملي للأعوان بهدف ترشيد نفقات التسيير لكل عون.
3. **طبيعة المؤشر (مؤشر جودة /مؤشر نجاعة / مؤشر فاعلية):** مؤشر نجاعة.

4 – نوع المؤشر (مؤشر نتائج /مؤشر منتوج): مؤشر نتائج.

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي (مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي /مؤشر غير مراعي ...): غيرمراعي.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر :

1. **طريقة احتساب المؤشر:** يتمثل في عملية قسمة مجموع نفقات التسيير على العدد الجملي للأعوان.
2. **وحدة المؤشر:%** .
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة المركزية.
4. **تاريخ توفر المؤشر:** آخر السنة.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):** **21,100 DT** سنة 2027.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد محمد ياسين بن فرج، مدير عام المصالح المشتركة .

3- قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات 2023	2024	تقديرات		
				2025	2026	2027
المؤشّر 9-3-3: **كلفة التسيير بحساب العون:** ويتمثل في الكلفة الجملية لنفقات التسيير / عدد الأعوان	**الدينار**	**21,168**	**21,150 (*)**	**21,130**	**21,120**	**21,100**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهدت كلفة التسيير بحساب العون انخفاضا بالنسبة لسنة 2023 لتبلغ 20,168 د مقابل ما وقع تقديره بالمشروع السنوي للأداء لنفس السنة والمقدر بـ 21,500 د. ويفسر هذا الانخفاض بسعي المهمة إلى ترشيد نفقات التسيير من خلال العمل على التحكم في كلفة التزويد وحسن التصرف في أسطول السيارات وترشيد استهلاك الطاقة وبقية نفقات التسيير الأخرى. ومن المؤمل أن يستمر العمل على التخفيض في هذه الكلفة سنة 2025 لتبلغ 21,130 دينار.

3.تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى مسألة التحكم في كلفة التسيير بحساب العون مرتبطة ارتباطا وثيقا بإرساء المحاسبة التحليلية بالوزارة.

1- السياق العام:

من أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى المهمة:

- وجود تفاوت في نسب الحضور بالمعالم الدينية (الجوامع والمساجد) بين النساء والرجال لممارسة الشعائر الدينية من ناحية وأثناء إلقاء الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية من ناحية أخرى.

وقد عمّق هذه الوضعية عدم وجود فضاءات مخصّصة للنساء بعدد من المعالم الدينية إذ من المتوقّع أن تبلغ نسبة المعالم الدينية المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء في موفى ديسمبر 2025 ما قدره 78,55 بالمائة وهو ما يناهز 5.257 معلما دينيا .

- ارتفاع عدد حالات العنف المسلّط على المرأة بجميع أشكاله، حيث بينت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن ارتفاع عدد هذه الحالات (392 حالة عنف ضد المرأة في الفترة المتراوحة بين جانفي وماي 2022 منها 74 بالمائة من حالات العنف ضد المرأة مصدرها الزوج) بالرغم من سعي المهمة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مناهضة كل أشكال العنف ونبذ خطاب التحريض على الكراهية والتصدّي لكل أشكال العنف المسلّط على النساء.

وقد بينت الإحصائيات والمعاينات الميدانية، أن من أهم أسباب الإشكالية الأولى المتمثلة في التباين في الحضور بالمعالم الدينية بين الجنسين لممارسة الشعائر الدينية والمشاركة في جميع الأنشطة الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى تتمثل أساسا في:

- وجود اختلال في التوزيع الجغرافي للمعالم الدينية بين الولايات (وأحيانا داخل نفس الولاية) مقارنة بعدد السكان في كل ولاية إذ يتجاوز عدد المعالم الدينية في بعضها المستوى الوطني بحساب الألف ساكن وتجده دون ذلك في بعض الولايات الأخرى.
- عدم توفر فضاءات مخصّصة للنساء ببعض المعالم الدينية (بيوت للصلاة ودورات مياه أو ميضات) مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية إذ تبلغ نسبة المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء 78,55بالمائة في موفى 2023 ومن المتوقّع أن تبلغ في موفى ديسمبر 2025 ما قدره 81,70 بالمائة. ويرجع ذلك أساسا إلى أن المهمة لا تقوم ببناء الجوامع والمساجد على ميزانيتها وإنما تمول عمليات البناء عن طريق الاكتتابات العمومية.

أما بالنسبة للإشكالية الثانية والمتمثلة في ارتفاع منسوب العنف بجميع أشكاله المسلّط على المرأة، فإن ذلك يرجع أساسا إلى:

- ضعف في المستوى التعليمي والثقافي وفي درجة الوعي الحضاري لدى فئة من الرجال الذين يمارسون العنف ضد المرأة.
- غياب التعامل الحضاري لدى فئة من المجتمع.
- غياب الحوار صلب العديد من الأسر.
- عدم الاعتراف بحق الاختلاف والرأي المخالف للمرأة.
- عدم الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة في أي مجال من حقوقها.
- عدم تقدير دور المرأة في المجتمع ومساهمتها الفعالة في تربية الناشئة والتوازن الأسري.

- ارتفاع نسبة الفقر والجهل في المجتمع.
- الانغلاق والتأثر بالفكر المتشدد الذي يضع المرأة في مرتبة دون مرتبة الرجل.

هذا واعتمادا على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسّسة النوع الاجتماعي وأخذا بعين الاعتبار التوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة فإن خطة عمل مهمة الشؤون الدينية للفترة القادمة تندرج ضمن المحاور التالية:

المحور1: المساهمة في مناهضة العنف والتميز المسلّط على المرأة: من خلال الرسائل الموجهة لمرتادي المساجد وبقية المواطنين في الخطب الجمعية والدروس التوعوية والبرامج الإذاعية والتلفزية التي تعمل ضمن سياق الرؤية الإسلامية الرامية إلى إبراز مكانة المرأة في الإسلام والتي تحثّ على نبذ جميع أشكال العنف المسلّط ضدها. وينضوي هذا المحور ضمن المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بالتوعية والإرشاد الديني.

المحور2: تيسير ممارسة المرأة لشعائرها الدينية: من خلال العمل على توفير الفضاءات المخصصة لها بالمعالم الدينية استجابة لحاجياتها الخصوصية. وينضوي هذا المحور ضمن المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بتيسير ممارسة الشعائر الدينية.

2- تنزيل آثار الخطة الوطنية لإدراج ومأسسة النوع الاجتماعي:

تعتبر مهمة الشؤون الدينية فاعلا هاما في تنفيذ آثار هذه الخطة الوطنية حيث تساهم خاصة في تنفيذ كل من:

- **الأثر الأول** المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات **اليومية** بتوعية المواطنين وتحسيسهم من ناحية والمساهمة في صياغة النصوص القانونية ذات العلاقة فيما يخص الجانب التشريعي من ناحية أخرى.
- **الأثر الثاني** المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي،
- **الأثر الرابع** المرأة والسلام والأمن ...،
- **الأثر الخامس** المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

وبناء على الإطار المرجعي لعمل المهمة من التزامات دولية ووطنية المترجمة في أولويات الخطة الوطنية لإدماج ومأسّسة النوع الاجتماعي وأخذا بعين الاعتبار التوجهات الوطنية ذات الأولوية في المرحلة الراهنة فإن خطة عمل مهمة الشؤون الدينية تشمل المحاور التالية:

المحور1: المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلّط على المرأة: من خلال الرسائل الموجهة لمرتادي المساجد في الخطب الجمعية والدروس التوعية والبرامج الإذاعية والتلفزية التي تعمل ضمن سياق الرؤية الإسلامية على إبراز مكانة المرأة وتحثّ على نبذ جميع أشكال العنف المسلّط ضدها. وينضوي هذا المحور تحت المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بالتوعية والإرشاد الديني.

المحور2: تيسير ممارسة المرأة لشعائرها الدينية: من خلال العمل على توفير الفضاءات المخصصة لها بالمعالم الدينية استجابة لحاجياتها الخصوصية. وينضوي هذا المحور تحت المحور الإستراتيجي للمهمة المتعلق بإقامة الشعائر الدينية.

ويندرج المحوران الأول والثاني المشار إليهما أعلاه في إطار الأثر الأول للخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي المتعلق بالعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات.

المحور3: المساهمة في الرفع من تمثيلية المرأة في مراكز صنع القرار: من خلال دعم ومساندة النساء للانخراط أكثر في مجالات صنع القرار.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي تم تسجيلها فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال في نشر قيم الاعتدال والتسامح صلب المجتمع وتيسير ممارسة الشعائر الدينية بما يضمن الحفاظ على تماسكه الرّوحي وثوابته والتصدي لكل مظاهر الغلو والتطرف وحماية السلم الاجتماعي، فإن القطاع مازال يشهد العديد من الفوارق بين الجنسين.

فقد بينت الإحصائيات والمشاهدة الميدانية وجود تفاوت بين النساء والرجال في نسب الحضور أثناء تأدية وممارسة الشعائر الدينية بالمعالم الدينية من ناحية وأثناء إلقاء الدروس الدينية بالجوامع والمساجد والفضاءات العمومية والمحاضرات والإملاءات القرآنية والندوات والملتقيات والأيام الدراسية والتكوينية من ناحية أخرى.

وقد عمّق هذا الوضع عدم وجود فضاءات مخصّصة للنساء بعدد من المعالم الدينية (بيوت للصلاة ودورات مياه أو ميضات) مقارنة بالعدد الجملي للمعالم الدينية ممّا لا يساهم في تيسير قيامهن بشعائرهن الدينية إذ قدّرت نسبة المعالم الدينية المحتوية على فضاءات خاصة بالنساء بـ 75بالمائة في موفى2020.

ويرجع ذلك أساسا إلى أنّ المهمة لا تقوم ببناء الجوامع والمساجد على ميزانيتها وإنما تموّل عمليات البناء عن طريق الاكتتابات العمومية.

كما بينت الإحصائيات الصادرة عن وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن عن ارتفاع نسق ظاهرة العنف الموجّه ضد المرأة (392 حالة عنف ضد المرأة في الفترة المتراوحة بين جانفي وماي 2022 و74 بالمائة من حالات العنف ضد المرأة مصدرها الزوج) بالرغم من سعي المهمة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان من خلال مناهضة كل أشكال العنف ونبذ خطاب التحريض على الكراهية والتصدّي لكل أشكال العنف المسلّط على النساء.

ونظرا لارتفاع منسوب العنف بجميع أشكاله خاصة تجاه المرأة، فإن خطة عمل المهمة للفترة القادمة في هذا مجال تتمحور أساسا حول مزيد المساهمة في نشر قيم الاعتدال والتسامح ونبذ العنف والتطرّف وجميع أشكال التمييز صلب المجتمع لدى النساء والرجال عن طريق الخطب الجمعية والدروس الدينية التحسيسية بالجوامع والمساجد والمحاضرات والبرامج الإذاعية والتلفزية وسائر الأنشطة الأخرى التوعوية.

كما تتمثل الإشكالية الثانية في التباين بين الجنسين فيما يتعلّق بالحضور لممارسة الشعائر الدينية والمشاركة في جميع الأنشطة الدينية في الجوامع والمساجد والفضاءات العمومية الأخرى لهدف التحسيس والتوعية الدينية درأ لأخطار الانغلاق والتطرّف والعنف في المجتمع التونسي وبالخصوص المرأة.

وقد أتاح التدقيق المعمّق لواقع قطاع الشؤون الدينية من منظور النوع الاجتماعي والبحث عن أسباب الإشكاليات المطروحة وتحليلها وفهمها لاقتراح الحلول المناسبة لها، تحديد الإجراءات والأعمال التي يتعيّن على المهمة القيام بها في إطار الأهداف الإستراتيجية المضبوطة المبينة أسفله للحد من الفوارق بين الجنسين.

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التميز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات: يساهم برنامج التنمية في تحقيق هذا الأثر من خلال:

1.1 الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج 1: برنامج التنمية الدينية:

الهدف الإستراتيجي عدد 01: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الضمنية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي1: **تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء**	- نقص في التأطير والتوعية (خطاب ديني موجّه أساسا للرجال). - نقص في الفضاءات المخصصة للنساء خاصة في الأرياف والمساجد القديمة. - العرف والعادات والتقاليد الاجتماعية والعقلية السائدة. الظروف الاقتصادية والاجتماعية.	- الفهم الخاطئ لممارسة العبادات في الفضاءات العامة. - نقص في المستوى المعرفي للوعاظ والواعظات المكلفين بالتأطير والتوعية نتيجة وجود ضعف في التكوين (مؤسّسة تكوين واحدة غير قادرة على تغطية كامل الجمهورية والاستجابة لكافة الطلبات). - اضطرار المرأة للعمل.	- نقص في عدد الوعاظ والواعظات المكلفين بالتأطير والتوعية خاصة في غياب الترخيص في انتدابات جديدة. - صعوبة التدخل على مستوى المساجد القديمة لإحداث توسعة. - الطبيعة الجغرافية لبعض المناطق. - بعد المعالم الدينية عن المناطق السكنية. - عدم تربية الناشئة على المفاهيم الصحيحة. - غياب المرأة عن الساحة الإعلامية. - نقص في التوعية الإعلامية بحقوقها وواجباتها. -

الهدف الإستراتيجي عدد 02: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال			
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الضمنية**	**الأسباب الجذرية**
الهدف العملياتي 1: **تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة**	- التفاوت المعرفي لدى الإطارات المسجدية. - التفاوت المعرفي بين الجهات في الخطاب الديني. - نقص في مساهمة الإعلام الديني في إعداد البرامج التلفزية والإذاعية التحسيسية للتوقّي من العنف ضد المرأة. - ضعف في الانفتاح على الهياكل المعنية.	- غياب معاهد التكوين جهويا وإقليميّا. - تفضيل المؤسّسات الإعلامية للبرامج الربحية على البرامج التحسيسية الدينية.	- عدم المعرفة القانونية للتّوقي من العنف ضد المرأة. - ضعف مشاركة المرأة في الخطاب الديني. - عدم تركيز الخطاب الديني على المصطلحات الدينية.

وتعتمد المهمة على مؤشر قيس أداء مراعي للنوع الاجتماعي خاص بالهدف الاستراتيجي عدد 1 المذكور أعلاه يتمثل في "نسبة تطور عدد المعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء " الذي ينقسم إلى مؤشرين عملياتين في إطار الهدف العملياتي "تعميم الفضاءات المخصصة للنساء بالمعالم الدينية" وهما:

- ✓ نسبة تطور المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء.
- ✓ نسبة تطور المعالم الدينية المهيئة لتخصيص فضاءات للنساء.

كما تعتمد المهمّة في إطار الهدف الاستراتيجي 2 المشار إليه أعلاه الهدف العملياتي " تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة ".

2.1 خطة العمل الخاصة بالأثر 1

1.2.1 الأهداف والمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج 1: التنمية الدينية						
	المؤشرات العملياتية					
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين الرجال والنساء في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني.						
تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء.	نسبة تطور المعالم الدينية المحدثة التي تحتوي على فضاءات خاصة بالنساء.			17,20	17,22	17,25
	نسبة تطور المعالم الدينية المهيئة لتخصيص فضاءات للنساء			16,70	16,75	16,80
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال						
تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة	نسبة تطور عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة.		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025
	نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع.		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025

المؤشرات العملياتية						
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027
الهدف الاستراتيجي 2: المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال						
تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة	نسبة تطور عدد الدروس والخطب الجمعية والندوات والملتقيات والمحاضرات التي تتناول موضوع العنف المسلط على النساء ومكانة المرأة في الإسلام ودورها في المجتمع والمواضيع الأخرى ذات العلاقة.		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025
	نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية والحملات التوعوية التي تبرز من منظور ديني مكانة المرأة في الإسلام وتتناول مواضيع أخرى ذات علاقة وتحسّس بضرورة التصدي لجميع أشكال العنف في المجتمع.		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025

2.2.1 : الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي ومؤشرات الأنشطة الخاصة بالأثر 1:

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي			مؤشرات النشاط					الميزانية حسب الروزنامة				مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص النشاط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	2023	2024	2025	2026	

البرنامج عدد 1 : التنمية الدينية

الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي 1: تيسير ممارسة الشعائر الدينية للنساء.												
		نشاط1: الترخيص في البناء لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	نسبة تطور عدد تراخيص البناء لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	17,20	17,22		إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	
		نشاط2: الترخيص في القيام بأشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.	نسبة تطور عدد تراخيص إنجاز أشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية.			16,70	16,75					
		نشاط3: الترخيص في القيام بأشغال تهيئة وصيانة لإدراج فضاءات مخصصة للنساء بالمعالم الدينية الممولة من جهات خارجية.	نسبة تطور عدد المعالم الدينية المدرج بها فضاءات مخصصة للنساء والممولة من أطراف أجنبية			إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025					
		مجموع ميزانية الهدف العملياتي 1										

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي		مؤشرات النشاط						الميزانية حسب الروزنامة			مصادر أخرى للتمويل
الصنف	الصنف الفرعي	ملخص النشاط	اسم المؤشر	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026				
الهدف العملياتي المراعي للنوع الاجتماعي2: تعزيز دور وزارة الشؤون الدينية في نشر ثقافة اللاّعنف ضد المرأة.											
		نشاط1: تكثيف الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المسجدية والوعاظ مركزيا وجمويا طيلة السنة في مجال نبذ العنف ضد المرأة. **نشاط2:** تنظيم ندوات ودروس توعوية وملتقيات ومحاضرات حول مناهضة العنف ضد النساء. **نشاط3:** إنتاج برامج إذاعية وتلفزية حول نبذ العنف المسلط على النساء والأطفال.	نسبة تطور عدد الدورات التكوينية لفائدة الإطارات المسجدية والوعاظ طيلة السنة في مجال مناهظة العنف ضد المرأة. نسبة تطور عدد الندوات والدروس التوعوية والملتقيات والمحاضرات حول مناهضة العنف ضد النساء. نسبة تطور عدد البرامج الإذاعية والتلفزية حول نبذ العنف المسلط على النساء والأطفال.	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025	إحصائيات لا يمكن تقديرها حاليا لضبط تقديرات للسنوات المقبلة وسيقع العمل على توفيرها انطلاقا من 2025				
مجموع ميزانية الهدف العملياتي 2											
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرنامج 1											
مجموع ميزانية الأهداف العملياتية للبرامج المهمة											

3.1 التحليل المراعي للنوع الاجتماعي للأثر 1 :

من المتوقع أن يبلغ العدد الجملي للجوامع والمساجد في موفي ديسمبر 2025 ما قدره 6692 معلما دينيا من بينها 5257 معلما يحتوي على فضاءات مخصصة للنساء تنقسم إلى فضاءات مخصصة للنساء على إثر إحداثات جديدة (نسبة تطوّربـ 17,20 بالمائة) أو على إثر أشغال تهيئة وصيانة(نسبة تطوّر بـ 16,75 بالمائة) .

ومن المؤمل أن يبلغ عدد المعالم الدينية التي تحتوي على الفضاءات المخصصة للنساء 5469 معلما في موفى2027 وهو ما يقابل ارتفاعا بـ 2,08بالمائة.

وتجدر الإشارة أن عملية إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها في قطاع الشؤون الدينية تعترضها عدّة صعوبات وإشكاليات تتلخص أساسا في ما يلي:

- خصوصية القطاع خاصة في ما يتعلق بالإطارات المسجدية التي هي في أغلبها من الرجال (أئمة خطباء، أئمة صلوات خمس، مؤذنون، قائمون بالشؤون، قرّاء ....) باستثناء الكتاتيب التي يشرف عليها مؤدبون ومؤدبات وبعض مدرسات آفاق وبعض القارئات والقائمات بشؤون البيت ..... وتجدر الإشارة في هذا المجال أنه وإن وجدث فوارق بين الجنسين فإنه لا يجوز شرعا أن تتولى المرأة الإمامة بالجوامع والمساجد أو رفع الأذان مثلا...

- خصوصية المعالم الدينية حيث يتحتّم تخصيص فضاءات للصلاة خاصة بالرجال وأخرى خاصة بالنساء وهو ما لا يتوفر في بعض المعالم الدينية بالخصوص في المناطق الريفية ممّا يطرح اشكالا تسعى المهمة لتجاوزه حيث اعتمدت مؤشر نسبة تطور عددا لمعالم الدينية التي تحتوي على فضاءات مخصصة للنساء الذي يندرج ضمن الهدف 1-1" تيسير ممارسة الشعائر الدينية بين النساء والرجال في إطار الالتزام باحترام حياد المساجد والمحافظة على الموروث الديني".

وحيث إن الاقتصار على هذا المؤشر لا يغطي كامل مجالات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسة العمومية التي تسهر المهمة على تطبيقها فإنه سيقع التفكير في اعتماد مؤشر جديد " نسبة تطور عدد النساء الآتي تتعرضن إلى العنف " والذي يندرج ضمن الهدف 1-2 " المحافظة على التماسك الروحي صلب المجتمع لدى النساء والرجال". وفي هذا الإطار ستعمل المهمة على جمع المعطيات الإحصائية الضرورية ووضع خطة عمل لمناهضة العنف ضد المرأة وإبراز مكانتها الهامة في الإسلام ودورها الريادي في صلاح وتوازن الأسرة وحث المجتمع على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة.